

المدخل إلى السنة النبوية

المصدر الثاني للتشريع والأسوة الحسنة في الحياة



تأليف

محمد مجير الخطيب الحسني







دار الفاتح للنشر والتوزيع

دار باب العلم

المدخل إلى السنة النبوية
محمد مجير الخطيب الحسني
دار الفاتح للنشر والتوزيع

المدخل إلى

السنة النبوية

المصدر الثاني للتشريع والأسوة الحسنة في الحياة

تأليف

محمد مجير الخطيب الحسني

دار الفاتح للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي أنزل كتابه العظيم، وبيَّنه رسولُه الكريم، عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه القويم

أما بعد:

فهذه الطبعة الثانية من كتابي «المدخلَ إلى السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع والأسوة الحسنة في الحياة» أرجو الله أن يكتب لي أجره وأن يديم النفع به.

وإن من النفع للأمة: تعليمَها دينَها، وهو سبب خيريتها، وأساس رفعتها وعزتها وكرامتها واستقامة أمرها في الدنيا، وهو سبب السلامة والنجاة والفوز في الآخرة برضوان الله جلَّ جلاله.

وإن من جهاد الكلمة: حماية معالم الإسلام، والدفاع عنها إذا قصدها أهل الباطل بالرد أو الإنكار أو التشويه.

وهذا الكتاب قد تضمَّن الأمرين:

أولاً - البناء السليم لما يحتاجه المسلم من معرفة سنة نبيه ﷺ، ومكانتها في كتاب الله عز وجل الذي أمر باتباعها فقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، ولا تُتصوَّر طاعته ﷺ بعد وفاته إلا باتباع سنته والتديُّن بها، وإلا فإن الآيات الكثيرة جدًا في كتاب الله تعالى تمسي بعد وفاة رسول الله ﷺ بلا معنى ولا فائدة عند أولئك الذين ينكرون ثبوت السنن ولزوم التديُّن بها.

ولقد حرص الصحابة ﷺ ومن بعدهم التابعون وأتباعهم على السنن: سماعها وتعلمها للعمل بها وتعليمها والتقرب إلى الله تعالى بذلك، وفارقوا بسبب ذلك الأوطان، وجالوا في الأقطار، وقطعوا الفيافي والأنهار والبحار، ليسمعوا الحديث من أهله، بدقة وأمانة، وتحرز وصيانة، فكتب بعض الصحابة ﷺ بحضرة النبي ﷺ شيئًا مما سمعوا من الأحاديث والسنن كسيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، ثم شاعت الكتابة بعد ذلك في عصر التابعين حتى استغرقت ما يروى مما أودعه الأئمة بعدهم في الكتب والأسفار، فوصل إلينا

بأسانيده المحررة، التي يُعرف بها صحيحُه ومعلولُه، ومنقطعه وموصوله، وتتبعوا أحوال الرجال وتواريخهم والجرح فيهم والتعديل لهم، ليردوا رواية المجروحين ويقبلوا العلم عمن كانوا في كل خلف عدوله.

ثانيًا - الجهاد في الدفاع عن السنة المطهرة في وجه أعدائها الذين يريدون التذرع بنقضها لنقض دين الإسلام بهدم ركنه التشريعي الثاني وهو سنة رسول الله ﷺ من المستشرقين الذين هم أصلاً غير مُسلمين لا يؤمنون بالله تعالى أو لا يُقِرُّون لمحمد ﷺ بالنبوة والرسالة من الملاحدة واليهود والنصارى!.

فيطعنون في السنة بجملتها تارة، ويزعمون التناقض بين نصوصها تارة أخرى، ويشككون بنقلها ويُكذِّبون رواتها تارة ثالثة، ويشتمون خير الناس من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم من الرواة والمصنفين، وهم لا يعتمدون في ذلك على منهج علمي سليم، وإنما يجتزؤون من النصوص، أو يعتمدون على روايات تالفة غير صحيحة، أو يفسرون النص بحسب أهوائهم ويحملون النص حملاً مستكرهًا ليدل على ما يزعمون!.

لكن الذي يؤسِف ويُؤلم أن يكون من بين أبناء الإسلام من يتأثر بتلك الدعاوى، فيجفو دينه، ويثق بكلام اليهود والنصارى، فيسيئ الظن بعلماء الأمة وأئمتها، متحمسًا لذلك

الباطل مع كسله عن سماع الحق، ثم يزعم بعد ذلك الاعتماد على المناهج العلمية! وماهي إلا أهواء ألبسها أصحابها لبوس العلم والمعرفة زورًا ودجلاً.

وطالما أن البحر موجود والرياح تَهُبّ فالأمواج تعلوها الرَّغْوة والزَّبد ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].



أرجو الله تعالى أن يكون هذا الكتاب النافع غذاءً لمن يطلب العلم والمعرفة، وأن يكون شفاءً لمن التبست عليه المشكلات فظن الحق باطلاً وظن الضلال هدى.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

محمد مجير الخطيب الحسني

الدمشقي

شيخ دار الحديث النورية بدمشق

اصطنبول / الجمعة ١ صفر الخير ١٤٤٢هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي أنزل كتابه ذِكْراً تكفَّل بحفظه، وأرسل نبيه محمداً ﷺ مبلِّغاً هادياً وتكفّل بنصره، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن لدين الإسلام معالمَ أرسل الله عز وجل رسوله محمداً ﷺ وأنزل عليه كتابه؛ ليهدي الناس إليها وليدلَّ الخلق عليها، آمراً له بالبلاغ في قوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وآمراً له بالبيان في قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

فبيان رسول الله ﷺ للناس ما نُزِّل إليهم بقوله وفعله وإقراره

هو الحكمة التي أنزلها الله على رسوله قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

فهذه الحكمة إنما هي وحيٌ من الله تعالى، وهي السُّنَّة التي أُمِرنا باتِّباعها والعمل بها كما أُمِرنا باتِّباع القرآن والعمل به.

فالسُّنَّة النبوية إذن أصلٌ من أصول دين الإسلام لا يمكن فهمه ومعرفته بدونها.

وهذه سلسلة مباركة في التعريفِ بالسُّنةِ ومكانتها، وتاريخ نقلها إلينا، وأحوال نَقَلَتها وحَمَلَتها والعلومِ الخادمة لها. لم توضع للمتخصِّصين وإنما هي مدخلٌ للعامة من المثقفين إلى فهم السُّنّة وعلومها. فكثير من عامَّةِ المسلمين لا يعلمون تلك الجهود التي بذلها المُحَدِّثون لتصل إلينا السنة النبوية غضَّة طريَّة كما صدرت عنه ﷺ، وبسبب ذلك دخل أعداء المسلمين قديماً وحديثاً من هذه الثغرة، فاستغلوا هذه الجهل في تشكيك الناس بسنة نبيهم ﷺ، ومن ثمّ محاولة تغيير معالم هذا الدين! (ومن جَهِلَ شيئاً عاداه).

أسأل الله أن ينفع بهذه السلسلة قارِئَها، وأن يرزقنا الاستقامةَ على السنةِ، وأن يكشف الغمة عن هذه الأمة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

بدار الحديث النورية صانها الله وحماها

٢٤ ربيع النبوي الأنور ١٤٢٨ هـ.

معنى السُّنَّة



كلمة (السُّنَّة) من الألفاظ اللغوية التّي اكتسبت معانٍ اصطلاحية في أكثر من علم من العلوم الإسلامية، وتلك المعاني على ما بينها من فروق لها ارتباط وثيق بهدي المصطفى ﷺ.

وكلمة (السُّنَّة) مشتقةٌ من سَنَّ، والسين والنون كما يقول ابن فارس رحمه الله: «أصل واحد مطَّرد، وهو جريان الشيء واطِّراده في سهولة... والسُّنَّة: السيرة، وسنة رسول الله ﷺ: سيرته، قال الهُذَلِي:

فلا تجزَعَنْ من سُنَّة أنت سِرْتها

فأوَّلُ راضٍ سنةً من يَسيرُها

إنما سميت بذلك لأنها تجري جرياً»[1].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (سَنّ).

فالسُّنَّة إذن: السيرة والطريقة حسنة أو قبيحة، والجمع: سُنَن على وزن غُرَف، وأما السَّنن: فالوجه من الأرض، ويقال: فلان على سَنَن واحد: أي طريق(١).

وبهذا المعنى اللغوي جاء قوله ﷺ: «من سَنَّ في الإسلام سنة حسنة، فعُمِلَ بها بعده كُتِب له مثلُ أجرِ من عملَ بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعُمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوازرهم شيء»(٢).

فما جاء في الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين من الحثِّ على اتباع السنة والحض على العمل بها، والترهيب من تركها أو الإعراض عنها، يعني بالسنة: الطريقة المشروعة المتَّبعة في الدين، فهي المنهج النبوي الشريف، والهدي المحمدي الحنيف.

ويتضمن الواجب والمستحب والمباح ويشمل أبواب الدين كلها من الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب وغيرها(٣).

---

(١) انظر: المصباح المنير، للفيومي (سنن).

(٢) أخرجه مسلم من حديث جرير بن عبد الله البجلي في كتاب العلم ١٦ : ٢٢٦ بشرح النووي.

(٣) انظر في التنبيه على معنى السنة الوارد في الأحاديث والآثار رسالة =

فقوله ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[١].

المراد بالسنة: الطريقة لا التي تقابل الفرض وهي المستحب، والمعنى: من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني.

وقوله ﷺ: «فليس مني» إن كانت الرغبة عن السنة بشبهة يُعذر صاحبها، فالمعنى ليس على طريقتي، ولا يلزم أن يخرج عن الملة.

وإن كانت الرغبة إعراضاً وتنطُّعاً يؤدي إلى تفضيل شيء على السنة، فمعنى «فليس مني»: ليس على ملتي، لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر عياذاً بالله[٢].



وبعد تدوين العلوم وضبط اصطلاحاتها نجد أن كلمة (السُّنَّة) مصطلحٌ متداول في علوم عدة عند المحدثين والأصوليين والفقهاء والمتكلمين في العقائد[٣].

= الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله: السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي.

(١) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه، وهو في البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣).

(٢) مستفاد من فتح الباري، للحافظ ابن حجر ٩: ٧-٨ بتصرف.

(٣) من أهم الكتب التي تناولت تعريفات السنة في العلوم المتنوعة: السنة =

فالمحدِّثون: يعنون بالسنة ما يرادف الحديث، فإذا أضيفت السنة إلى النبي ﷺ فهي مرادفة للحديث المرفوع: وهو كل ما يُؤثر عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة (خِلْقية أو خُلُقية) أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وسواء أفاد حكماً شرعياً أم لا.

وإذا أطلقت عن الإضافة إليه ﷺ فقد يدخل فيها ما ورد عن الصحابة ﷺ من أقوالهم وأعمالهم.

والأصوليون: يقتصرون من معنى السنة عند المحدثين على ما كان مفيداً لحكم شرعي من قوله ﷺ أو فعله أو تقريره، مما يُكوِّن بجملته الأصل التشريعي الثاني في الإسلام.

أما الفقهاء: فإن نظرهم يتوجه إلى الأحكام التكليفية الخمسة وهي: الواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه، والحرام، ولما كان ما طلبه ﷺ وأمر به على مرتبتين:

١- ما طلبه طلباً جازماً، وهو الفرض أو الواجب.

٢- ما طلبه طلباً غير جازم، فهو قسيم الفرض.

* بأن ورد ما يصرف الأمر عن الوجوب. كالأمر بالنوافل

= ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله، وأصول الحديث، للدكتور عجاج الخطيب.

قبل الصلوات وبعدها، صَرَفَ طَلَبَها عن الوجوب حديثُ طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائرُ الرأس يسمعُ دَوِيُّ صوته ولا يُفقَه ما يقول حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة». فقال: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا إلا ان تَطَّوَّع». قال رسول الله ﷺ: «وصيام رمضان»، قال: هل عليَّ غيره؟ قال«لا إلا أن تَطَوَّع». قال: وذكر له رسول الله ﷺ: «الزكاة» قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا إلا أن تطَّوَّع. قال: فأدبر الرجل وهو يقول: واللهِ لا أزيد على هذا ولا أنقص. قال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صَدَق»[(١)].

* أو يُعرف الطلبُ أنه غير جازم لكونه ﷺ قد واظب عليه، مع الترك أحياناً لغير عذر، فتثليث غسل أعضاء الوضوء مثلاً قد واظب عليه ﷺ إلا أنه قد ثبت وضوءه ﷺ بالغسل مرة ومرتين، قال النووي رحمه الله: «وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرةً مرةً وعلى أن الثلاث سنة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً»[(٢)].

---

(١) متفق عليه، وهو في البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (٤٦).

(٢) شرح النووي على مسلم ٣: ١٠٦.

* أو يُعرف الطلب أنه غير جازم لكونه ﷺ ما فعله إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً ولم يواظب عليه.

كصلاته ﷺ بالناس قيام رمضان، صلى بهم ثلاث ليال، وفي الرابعة عجز المسجد عن أهله، حتى خرج ﷺ لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهَّد، ثم قال: «أما بعد، فإنه لم يخف عليَّ مكانكم ولكني خشيت أن تُفرض عليكم فتعجزوا عنها» فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك[١].

* أو يُعرف الطلب أنه غير جازم لكونه ﷺ رغّب فيه ولم يفعله، فإنه قال ﷺ: «فإن عُمرةً في رمضان حَجة»[٢] ولم يعتمر ﷺ في رمضان.

فهذا الذي ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراض ولا وجوب سمّاه الفقهاء سُنَّة ومستحباً ونافلة، ثم توسعوا، فأطلقوا السُّنَّة على كل مندوب ولو كان دليل ندبه من القياس أو غيره من الأدلة التبعية.

قال النووي رحمه الله تعالى: «وتُطلق السنة على المندوب.

---

(١) أخرجه البخاري من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان (٢٠١٢).

(٢) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، كتاب العمرة، باب عمرة في رمضان (١٧٨٢).

قال جماعة من أصحابنا في أصول الفقه: السنة والمندوب والتطوع والنفل والمرغَّب فيه والمستحب كلُّها بمعنى واحد، وهو ما كان فعله راجحاً على تركه ولا إثم في تركه»[١].

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: «أخبرنا الشيخ أبو تمام بمكة أنه سأل الشيخ أبا إسحاق الإسفرائيني ببغداد عن قول الفقهاء: سنة وفضيلة ونفل وهيئة، فقال: هذا عادة الفقهاء ولا يقال إلا فرض وسنة لا غير. قال: وأما أنا فسألت أبا العباس الجرجاني بالبصرة فقال: هذه ألفاظ لا أصل لها ولا نعرفها في الشرع!»[٢].

وإنما أطلت في بيان معنى السنة لدى الفقهاء؛ لأنه مما يشكل على كثير من الناس بل على بعض طلبة العلم، فهذا إيضاح الصلة بين قولهم في تعريف السنة: «ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه» وبين السنة النبوية وما يرد في الأحاديث والآثار من (سَنَّ) وما يُشتق منه، ومن الله تعالى التوفيق وإلهام السداد والرشاد.

أما المتكلمون في العقائد:

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ٢/ ١: ١٥٦.

(٢) نقل هذا عن ابن العربي عدد من كتب الأصول، ونقلته من نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، لابن بدران: ١: ١١٣.

فالمعنى بـ(السُّنَّة) عندهم: هو الاعتقاد الحق الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه وأتباعهم، ومن كان على ذلك الاعتقاد كان من (أهل السنة والجماعة)، ويقابل ذلك الاعتقاد الحق: (البدع والأهواء) وهي العقائد الباطلة التي تخالف السنة وتُعارضها.

ولما كان لفظ (البدعة) شاملاً للمُحدثات من العقائد والأعمال، استعمل العلماء لفظ (السنة) في مقابلة البدع العملية أيضاً.

❀ ❀ ❀

السنّة النبوية
المصدر الثاني للتشريع



من المعلوم بالتأكيد عند كل من شدا شيئاً من العلم والثقافة، أو قرأ القرآن الكريم ولو مرة، سواء أكان مسلماً أم لم يكن، وسواء أكان متديناً أم لم يكن: أنه لن يجدَ في القرآن الكريم تسميةَ الصلوات الخمس، ولن يجدَ كذلك هيئةَ الصلاةِ وصفتَها، وعددَ ركعاتها، ونظمَ القيام فيها مع ركوعها وسجودها. وهو غير واجدٍ أيضاً غَسْلَ الميت وتكفينه وصلاةَ الجنازة، التي لا بُدَّ - حسب الأعراف الجارية الآن - أن يصليها ذوو الميت من المسلمين مهما كان ميتهم بعيداً عن الدِّين متنكراً له!

والقول نفسه في أحكام الصيام ومبطلاته، والزكاةِ ومقاديرها وأنصبتها، والحجِ ومناسكه وشعائره.

وهذا كله من أمور العبادات الواضحة الظاهرة؛ فضلاً عن سائر أمور الدين من أحكام البيوع وسائر العقود، والزواج والطلاق، والقضاء والقصاص والحدود، والجهاد. إضافة إلى القيم والأخلاق التي تُذكر في القرآن الكريم دون تفصيل لها وبيان لضوابطها... إلى آخر ما يُعرف من دين الإسلام من الإيمان بأمور الغيب السابقة كأخبار الأنبياء والأمم، أو اللاحقة كأشراط الساعة وما يكون بين يديها وفيها وبعدها، ووصف الجنة والنار والملائكة وغير ذلك من أمور الإيمان.

فهل يُعقَلُ أن لا يُقبَلَ هذا كلُّه! وأن لا يُعَدّ من دين الإسلام! لأنه ليس في القرآن؟! نقول: حتماً إن ذلك لا يُعقل.

بل لا يُعقل أيضاً أن تستند هذه العقائدُ والأحكام إلى مجرد الاجتهاد البشري الخاضعِ لتفاوت الإمكان، المقيّد بالزمان والمكان.

فلا يُعقل ولا يُقبل الزعم بأن ما صدر عن رسول الله ﷺ إنما هو من تلك الاجتهادات البشرية غير المُلزِمَة للمراحل اللاحقة من التاريخ!

بل لا بُدّ من القول بأن ما صدر عن محمد رسول الله ﷺ المرسَلِ رحمةً للعالمين إنما هو شريعةٌ مُلْزِمة تبليغاً عن الله، وبياناً لكتاب الله إلى قيام الساعة.

فالسنة النبوية الشريفة من أقوال وأفعال وتقريرات، إنما هي مصدر أصلي من مصادر التشريع الإسلامي، يتلو مصدره الأول القرآن الكريم لكن له قوَّته وإلزامه، فمن قَبِل عن رسول الله ﷺ فعن الله تعالى قَبِل.

ولا يسع أحداً يؤمن أن القرآن الكريم كتابُ الله أنزله على رسوله ﷺ أن ينكر وجوب طاعته ﷺ في حياته وبعد وفاته، ووجوبَ العمل بسنته ﷺ وكونَها حجةً ملزمة. فإن منكرَ ذلك منكرٌ لما زعمَ أنَّه مؤمن به وهو القرآن الكريم الذي يوجبُ طاعةَ رسول الله ﷺ ويوجبُ العملَ بسنته وذلك في آيات كثيرة.

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤ رحمه الله تعالى: «لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتِّباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه»(١).

الأدلة القرآنية على وجوب العمل بالسنة النبوية

إن الدلائل القرآنية على وجوب العمل بالسنة النبوية كثيرة، وهي أيضاً متنوعة الدلالة فمنها ما يأمر صراحة بالطاعة

(١) جماع العلم، للشافعي - مع الأم ٩: ٥.

والاتباع، ومنها ما يُذكّر بحق النبي ﷺ، ومنها ما يحُضّ على الرضا بحكمه، ومنها ما ينذر من يشاقق الرسول ﷺ ويعصيه، ومنها ما يُبيّن عظيم المنة ببعثته، ومنها ما يبين عاقبة الطائعين، ومنها ما يُبين عاقبة العاصين والموقف منهم.

وجاء ذلك في الآيات الكريمة متداخلاً، ليدلَّ على ارتباط هذه الأمور ببعضها ارتباطاً وثيقاً.

فمن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال ابن كثير رحمه الله: «هذه الآية الكريمة حاكمة على كلِّ من ادَّعى محبة الله، وليس هو على الطريقة المحمدية، فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي، والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله».

أما عاقبة الاتِّباع لرسول الله ﷺ فهي محبة الله تعالى وغفران الذنوب.

٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

فهذا أمر لكل من بُعِث إليهم محمد ﷺ أن يطيعوه،

وإنما طاعته بعد وفاته العمل بسنته ﷺ، فمن لم يفعل وخالف عن أمره، فقد أشار الله تعالى إلى كفره والله تعالى لا يحب من اتصف بذلك.

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

وطاعة الله في كتابه، وطاعة رسوله ﷺ في سنته، وعاقبة ذلك الرحمة.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

قال القرطبي رحمه الله: «فأعلم الله تعالى في هذه الآية أن الرسل ليست بباقية في قومها أبداً وأنه يجب التمسك بما أتت به الرسل وإن فُقد الرسول بموت أو قتل... والنبوة لا تَدْرأ الموت، والأديانُ لا تزول بموت الأنبياء».

فهؤلاء الذين ينكرون أمر النبي ﷺ ونهيه بزعمهم أنه غير مُلْزم لمن بعده ﷺ، قد انقلبوا على أعقابهم فلن يضروا الله شيئاً.

وقول من قال: «إن السنة النبوية ما هي إلا بيان زمني مؤقت للقرآن الكريم، لا يصلح للعصور المتأخرة» كفر بالقرآن والسنة

معاً؛ لأن معنى ذلك: احتياج القرآن إلى بيان آخر!، لكل عصر بيان! فمن ذا الذي يقوم بذلك البيان؟!

أنبي بعد محمد بن عبد الله ﷺ؟! أم يبين القرآن في هذه الأعصار أصحاب القراءة المعاصرة؟!

صدق ﷺ إذ يقول: «لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريباً من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله»[1] وهذا الذي يزعم نفسه أولى ببيان القرآن ممن أنزل عليه القرآن ﷺ لا شك أنه دجَّال كذَّاب.

٥- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣].

عاقبة الطاعة دخول الجنة.

٦- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

وعاقبة المعصية دخول النار، وهاتان الآيتان عامتان في ألفاظهما، وإن كان سياقهما بعد ذكر الفرائض التي جعلها الله

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، وهذا اللفظ في كتاب المناقب من البخاري (٣٤١٣).

للورثة، فَمن غيَّر ما حكم الله به وضادَّ اللهَ في حكمه كان غير راضٍ بما قسم الله وحكم به، فهذا جزاؤه جهنم والإهانة فيها.

٧- قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢].

في يوم القيامة يتمنى من كفر بسبب معصية الرسول لو تبتلعه الأرض. وفي ذلك الوقت العصيب لا يمكنهم الكتمان فيُقِرون ويعترفون بما اقترفوا.

فهل يستطيع الكائدونَ لهذا الذين ولسنة نبيه كتمان مؤامراتهم في ذلك الوقت؟!

٨- قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

أمرٌ بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وأولي الأمر من العلماء والأمراء، فإن حصل الاختلاف في شيء فردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسول الله ﷺ بالسؤال في حياته أو بالنظر في سُنَّته بعد وفاته ﷺ، وإنما يكون ذلك للعلماء العارفين بكيفية الرد إلى الكتاب والسنة، هذا المنهج علامة للإيمان ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

قال ابن كثير رحمه الله: «من لم يتحاكم في محلِّ النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر».

فما هو المنهج الذي يسير فيه منكرو السُّنَّة النبوية في عصرنا؟!!

٩- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

فالصَّدُّ عن كتاب الله وعن سنة رسول الله ﷺ من علامات النفاق.

١٠- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

وما طاعة رسول الله ﷺ إلا باتباع سنته.

١١- قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

فيقسم سبحانه بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكّم رسوله ﷺ في جميع الأمور وينقاد لذلك باطناً وظاهراً.

فمن وجد في نفسه حرجاً مما حكم رسول الله ﷺ به وثبت في سنته لم يحقق وصف الإيمان.

١٢- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

فهذا جزاء المطيعين لله ورسوله، جعلنا اللهُ منهم.

١٣- قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠].

وما طاعة رسول الله ﷺ بعد وفاته إلا بالعمل بسنته.

١٤- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

هذه الآية دليل على حجية السنة وعلى حجية الإجماع، وبيان لعاقبة من يخالفهما.

١٥- قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

معلوم أن بشارة النبي ﷺ ونذارته غير محصورة في القرآن، بل تشمل ما نقل عنه من سنته، وهو خاتم النبيين لا نبي بعده

فرسالته مستمرة إلى قيام الساعة، ولو كانت السنة خاصة بالصحابة لاختلَّ البيان لمن بعدهم إلى قيام الساعة، وقد قامت حجَّة الحق على الخلق بكون بشارته ونذارته ﷺ محفوظة في ما أوحي إليه من كتاب الله وهو القرآن الكريم، والحكمة وهي السنة المطهرة.

١٦- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة: ٩٢].

١٧- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة: ١٠٤].

فهذا حال من يُقدِّم أعراف الناس الوضعية على ما أنزل الله في كتابه أو وَرَدَ عن رسوله ﷺ في سنته.

١٨- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧].

هذه صفة النبي ﷺ في كتب الأنبياء السابقين، وفيها الأمر باتّباعه، فما أمر به رسول الله ﷺ سماه الله تعالى معروفاً، فهو معروف إلى قيام الساعة، وما نهى عنه رسول الله ﷺ سماه الله تعالى منكراً، فهو منكر إلى قيام الساعة، ما أحَلَّه ﷺ كان طيباً وما حَرّمه كان خبيثاً. فمن اتبعه كان من أهل الفلاح.

١٩- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فاتباع النبي ﷺ إنما هو في اتباع كل ما جاء به من القرآن والسنة، فهذا هو سبيل الهداية وما عداه فهو سبيل الغَواية والضَّلال.

٢٠- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١].

٢١- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣].

ومن أنكر سنةً ثابتة عن رسول الله ﷺ فقد شاقّ الله ورسوله.

٢٢- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنفال: ٢٠].

٢٣- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنفال: ٢٤].

فكل ما أرشد به ﷺ أمته فهو دعوة لما يحييها إلى قيام الساعة وتجب الإجابة.

٢٤- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنفال: ٢٧].

فترك الفرائض ومعصيةُ الرسول ﷺ ومخالفتُه وتركُ سنته وطلبُ علوم الحديث توصلاً إلى التشكيك في السُّنَّة؛ كل ذلك خيانة لله تعالى وللرسول ﷺ.

٢٥- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦].

٢٦- قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [التوبة: ٢٩].

فمن لم يقبل ما ثبت في السنة من إيجاب أو تحريم فقد شارك أهل الكتاب في بعض أوصافهم.

٢٧- قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [التوبة: ٦٢].

قال القرطبي رحمه الله في معنى الآية: «وقيل إن الله سبحانه جعل رضاه في رضاه ألا ترى أنه قال: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وكان الربيع بن خثيم إذا مر بهذه الآية وقف، ثم يقول: حَرْفٌ وأيما حرف فوّض إليه فلا يأمرنا إلا بخير».

٢٨- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَٰلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾﴾ [التوبة: ٦٣].

ومن ترك السنّة أو أنكرَ الثابتَ منها فقد حادَّ الله ورسوله ﷺ.

٢٩- قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة: ٧١].

فطاعة الله ورسوله ﷺ من صفات المؤمنين إلى قيام الساعة، وكيف يُطاع ﷺ بغير سُنَّتِه؟

٣٠- قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾﴾ [هود: ١١٢].

فما استقام عليه ﷺ فهو سُنَّته التي أُمر بها، وأُمِرَت بها أمَّته.

٣١- قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴿٤٤﴾﴾ [إبراهيم: ٤٤].

فمن استكبر عن اتباعه ﷺ فيما ثبت من سنته يتمنى عند معاينة العذاب أن يعود إلى الحياة الدنيا قليلاً ليتدارك ما فاته من اتباع الرسول ﷺ، فهيهات!.

٣٢- قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النور: ٤٧-٥٠].

هذه الآيات في المنافقين الذين يقولون ويظهرون خلاف ما يعملون ويُبطنون. وإذا دعوا إلى حكم الله ورسوله ﷺ أعرضوا إن لم يوافق ذلك أهواءهم؛ لمرض قلوبهم وريبهم وظنهم الجور بحكم الله ورسوله، وهذا كله كفر محض.

٣٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النور: ٥١].

٣٤- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢].

٣٥- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤].

٣٦- قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النور: ٥٦].

٣٧- قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًاۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

قال ابن كثير رحمه الله: «﴿عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾: أي عن أمر رسول الله ﷺ وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته فتُوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله فما وافق ذلك قُبِل وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان» وفُسِّرت الفتنةُ بما يكون في القلب من كفر أو نفاق أو بدعة، والعذابُ الأليم

بما في الدنيا من المصائب، وهذا دليل على تعجيل عقوبة المخالفة للنبي ﷺ في الدنيا.

٣٨- قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال ابن كثير رحمه الله: «هذه الآية أصل كبير في التأسي برسول الله ﷺ في أقواله وأفعاله وأحواله».

٣٩- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

٤٠- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾﴾ [الأحزاب: ٦٦].

يتمنى هؤلاء أن لو كانوا في الدار الدنيا ممن أطاع الله وأطاع الرسول ﷺ؛ لكنهم أطاعوا سادتهم وكبراءهم فأضلوهم السبيل.

٤١- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

٤٢- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ

رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٠-٧٢].

فهذه عاقبة من كذّب بالقرآن وبيانه وهو السُّنَّة، فعَطْفُ ما أُرسل به الرسل على الكتاب يفيد أنه شيء آخر وهو الهدى والبيان.

٤٣- قوله تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الشورى: ١٥].

فما استقام عليه ﷺ فهو سنّته التي أُمِرَ بها، وأُمِرت بها أمته.

٤٤- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

فالقرآن يهدي به الله من شاء من عباده، والنبي ﷺ أثبت الله تعالى له منصب الهداية - أي: الدلالة والإرشاد للهدى - وذاك بيانه ﷺ وهو (السنة) الهادية إلى صراط مستقيم.

٤٥- قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [الزخرف: ٤٣].

فالنبي ﷺ على صراط مستقيم في أقواله وأفعاله ودعوته، وما أوحي به إليه ﷺ يخبر أنه كذلك فالاستمساك بذلك أمر من الله تعالى في كتابه.

٤٦- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨].

فما كان عليه ﷺ من أقوال وأفعال وأحوال فهو جَعْل الله تعالى، فالسُّنَّة شريعةٌ أمَر الله رسولَه باتِّباعها، وأمر الأمةَ أن تتبعه ﷺ.

٤٧- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّوا۟ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [سورة محمد ﷺ: ٣٢].

وإنكار السنّة مشاقّة للرسول ﷺ.

٤٨- قوله تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة محمد ﷺ: ٣٣].

٤٩- قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٧﴾﴾ [الفتح: ١٧].

٥٠- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ

وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات: ١].

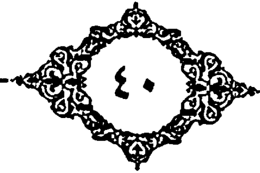
قال القرطبي رحمه الله عن هذه الآية: «أصل في ترك التعرض لأقوال النبي ﷺ وإيجاب اتباعه والاقتداء به».

٥١- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات: ٢].

قال ابن العربي رحمه الله: «حرمة النبي ﷺ ميتاً كحرمته حياً، وكلامه المأثور بعد موته في الرفعة مِثْلُ كلامه المسموع من لفظه، فإذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر ألا يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه، كما كان يلزمه ذلك في مجلسه عند تلفظه به، وقد نبه الله سبحانه على دوام الحرمة المذكورة على مرور الأزمنة بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ وكلامه ﷺ من الوحي وله من الحرمة مثل ما للقرآن، إلا معاني مستثناة بيانها في كتب الفقه»[1].

وكان الإمام مالك رحمه الله إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل، وتبخّر وتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره وقال: قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ

(١) أحكام القرآن، لابن العربي ٤: ١١١.



صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ فمن رفع صوته عند حديث رسول الله فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ».

وقال حماد بن زيد رحمه الله في هذه الآية: «أرى رفع الصوت عليه بعد موته كرفع الصوت عليه في حياته، إذا قرئ حديث وجب عليك أن تنصت له كما تنصت للقرآن»(١).

٥٢- قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

لا ينقصكم من أجوركم شيئاً.

٥٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ وَقَدۡ أَنزَلۡنَآ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۚ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ ۝٥ يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٥-٦].

وإنكار السنة وحجيَّتها محادَّة لرسول الله ﷺ، وعاقبة ذلك مذكورة في الآيات.

٥٤- قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُواْ عَنِ ٱلنَّجۡوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوۡكَ بِمَا

---

(١) رواهما الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١: ٦٣٦، ٢٩٥.

لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ۚ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المجادلة: ٨-٩].

فهذه المؤتمرات والتوصيات التي تُعقَد للدعوة لمعصية الرسول، والتخطيط للتنفير من السُّنّة هي من النجوى وحال أصحابها كحال من ذكروا في هذه الآيات.

٥٥- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٣].

٥٦- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠].

والكبر عن اتباع هديه ﷺ محادةٌ لله ورسوله.

٥٧- قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فمجانبة من يحاد الله ورسوله ويشاقق الكتاب والسنة من الإيمان.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

٥٨- قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

ولفظ الإيتاء هنا معناه الأمر بدليل مقابلته بالنهي، ولا يُقابل النهي إلا بالأمر.

وقد فهم أصحاب رسول الله ﷺ أن كل ما أمر به النبي ﷺ أمر من الله تعالى، وأن كل ما نهى عنه ﷺ نهي من الله تعالى.

كما في قصة ابن مسعود رضي الله عنه التي سنذكرها في موضعها إن شاء الله.

٥٩- قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾ [التغابن: ١٢].

فإن نكل أحد عن العمل فما على الرسول إلا البلاغ.

٦٠- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

فإن كانت المعصية هي الشرك فالخلود في النار عاقبتُه، وإن كانت بغير الشرك من سائر المعاصي فتحمل على المستحِلِّ لها، المُنكِر لتحريمها. والله تعالى أعلم.

❀ ❀ ❀

فهذه ستون آية من كتاب الله تُلزم المؤمن بها باتِّباع رسول الله ﷺ، وبهذه الدلائل المتضافرة من كتاب الله عز وجل يَثْبُت دون أي شك أو أدنى ريب وجوب العمل بسنة سيدنا محمد ﷺ في زمانه وإلى أن تقوم الساعة، وهو ﷺ رسول الله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وسُنَّته الباقية بعد وفاته ﷺ قائمة مقامه ﷺ في حياته.

إن الأقل من منكري السنة هم الذين ينكرون حجية السنَّة أصلاً، لكن الأكثر منهم إنما ينكرون ثبوتها، زاعمين أن ما وصل إلينا ليس من حديث رسول الله ﷺ، بل هو مكذوب مُنْتَحل، ورائد المقلِّدين منهم في شُبههم جهلهم المطبق بعلوم الحديث ورجاله، وأما رؤوسهم فرائدهم الجحود والتكذيب ولو كانوا يعلمون حقائق الأشياء!.

ووجود هذا الغدد من الآيات الدالة على وجوب طاعة رسول الله ﷺ يلزم منه أن يَعْرِف الناس ما يطيعون به رسول الله ﷺ وما يتجنبون به معصيته، وإلا لكان تكليفاً للناس بما لا يطيقون، وهو ممنوع شرعاً وإن جاز عقلاً.

ولقد تكفّل العلماء الغُيُر على السنة الشريفة في كل عصر - بدءاً بالإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ رحمه الله - بالردِّ على الشبهات التي يصنعها المُكذّبون سواء أكانت تلك الشبهات

تقليدية أم غير تقليدية، وسواءٌ أكانت إجمالية تُعارض السنة بعمومها أم تفصيلية تَمَسّ أحاديث بعينها.

وجوب العمل بالسُّنَّة ولو كان ثبوتها ظنياً:

من المعلوم بالبداهة أن النبي ﷺ لم يكن محاطاً بالناس في كل أحواله، فهو ﷺ قد يكون في بيته مع أهله، وقد يكون مع أحد أصحابه في مكان خاص، وقد يكون معه النفر، وقد يكون معه جماعة، وقد يكون على منبره في مسجده ﷺ، وقد يكون على راحلته يطوف حول الكعبة ﷺ.

هذه الظروف متفاوتة وهي تدل على أن الأحاديث منها ما لم يسمعه منه ﷺ سوى صحابي واحد، ومنها ما سمعه عدة من الصحابة، ومنها ما سمعه الجمع الكبير منهم.

ومن المعلوم بالبداهة أيضاً أن ما سمعه الجمع قد لا تتوفر الدواعي لكثير منهم على نقله فينحصر نقله في أفراد معدودين منهم.

فلا يتصور إذن التواتر (وهو نقل الكافة عن الكافة) في كل ما صدر عنه ﷺ.

- أما من سمع منه ﷺ فلا شك أن هذا له قطع ويقين بصحة ما سَمِع.

- فإن نقله إلى غيره، فيجب على مَنْ نُقِل إليه الخبر عن رسول الله ﷺ أن يعمل به كما يجب على من شاهده وسمع منه.

والخبر كما يذكر علماء أصول الفقه على ثلاثة أقسام:

١- خَبَر يُعْلَم صِدْقُه فهو حق ١٠٠٪ ويسميه العلماء: علماً، ويقيناً، وقطعياً، ويُعلم صِدْق الخبر إما بالضرورة كطلوع الشمس من المشرق، وثبوت نقل القرآن الكريم عن رسول الله ﷺ، وما تواتر نقلُه وتوارثته الأمة عن رسول الله ﷺ أو يُعلم صِدْقُ الخبر بالاستدلال كوجود البلدان البعيدة، وثبوت كثير من الأحاديث النبوية المشهورة أو التي احتفت بها قرائن تفيد قطعيتها.

٢- خَبَرٌ يُعْلَم كذبه فهو باطل ١٠٠٪ ومنه كثير مما يجزم علماء الحديث بكونه موضوعاً على رسول الله ﷺ ويُعلم كذب الخبر أيضاً إما بالضرورة كمن أخبر بغياب الشمس وهي طالعة، أو يُعلم كذب الخبر بالاستدلال والقرائن، كمن يُخبر عن حَدَث عظيم رآه الناس جميعاً وتوفرت الدواعي على نقله وانفرد من بينهم بذكره.

٣- خَبَرٌ يمكن أن يكون صدقاً أو يكون كذباً أو يكون خطأً فثبوته ظني يتراوح بين ١٪ و٩٩٪. وهو الخبر الذي ينفرد به راوٍ

أو أكثر ما لم يصل حد الشهرة (أو حَدَّ التواتر عند بعضهم) ويسميه الأصوليون والمتكلمون: (حديث الآحاد).

وفي هذا القسم تتجلى براعة علماء الحديث ﷺ في نقد الأحاديث وتمييز ما يغلب على الظن صدقه، وما يغلب على الظن كذبه، وما يغلب على الظن خطؤه، ولأجل هذا التمييز برع علماءُ المسلمين في نقد الأخبار ومعرفة نقلتها ورجالها وكانت علوم الحديث واصطلاحاته التي لا يُعرف عند أمة من الأمم مثلُها.

فما غلب على الظن صدقه إن كان في أعلى مراتب الظن سَمّوه صحيحاً، وإن نزل عن ذلك سمّوه حسناً.

وما غلب على الظن خطؤه سمّوه ضعيفاً.

وما غلب على الظن كذبه سمّوه موضوعاً ومتروكاً.

وبعد أن عرفنا ما هو القطع (صدق الخبر) وما هو الظن (احتمال صدقه) فلا مجال لرَدِّ وإنكار ما يغلب على الظن صِدْقه لمجرد أنه ظني غير مقطوع به، فإن هذا مصادم للفطرة البشرية التي تعتمد في حياتها اليومية على غلبة الظن.

فالطبيب عندما يُشخِّص المرضَ يقتنعُ المريض بذلك، ويعتمد على قول الطبيب ويلتزم الدواء الذي نصحه به، مع أن هذا كله من قبيل الظن في غالب الأحيان.

والعقود والمعاملات كثير منها ظني يقرُّه الناس ويعتدُّون به.

والأخبار والشهادات فيما بينهم يعتدّون بها كذلك.

وأخطر من هذا كله ثبوت الأنساب، فمَن مِن الناس يستطيع إثبات نسبه إلى أبيه بصورة قطعية وخبر متواتر؟! أكان في مشهد الناس؟! إنها مسألة ظنية المؤتمن فيها امرأة واحدة في العالم فحسب، ولكنها عند كل واحد من الناس قطعية مُسَلّمة يُعَدُّ السؤال عنها مساساً بكرامة الإنسان وعرضه وطهارة والديه.

إذاً فلماذا يُشغب المشاغبون على السنّة المطهرة بقضية (ظنية الثبوت) و(قطعية الثبوت)؟! إن الإشكال ليس إشكالاً علمياً وإنما هو نوع من التلبيس على الناس وإيهامهم أن وجهة النظر في رد الظني من السنة لها ما يؤيدها، ولكنها في الحقيقة مبنية على شفا جُرُف هار.

وحتى في أمور الشرع والدين يراعى العمل بالظنيات في أعظم مسائل الدين فدخول شخص أي خص في دين الإسلام إنما يكون بالشهادتين، وهي لفظ اللسان أما كونه قد آمن بقلبه فهذا مما لا سبيل إلى القطع به، ولا يعلمه إلا الله وحده.

ودخول وقت الصلاة لمن سَمِعَ المؤذن، والتوجه إلى القبلة لغير من يملك آلات القياس، والحكم بطهارة الثوب الذي دخل

صاحبه الخلاء، كلها ظنيات يُعْتَدّ بها في صحة الصلاة وإجزائها[(١)].

أفيُقبل هذا كله ثم لا يُقبل خبر صحابيٍّ واحد عن رسول الله ﷺ؟!

ولا يقبلُ خبرُ تابعي واحدِ عن ذلك الصحابي؟!

وهما من خير القرون؟!

إن الآحادية في الأحاديث ليست كما يتصور كثير من المثقفين بل وطلبة العلم فضلاً عن العامة يتصورون أن الآحاد هي أحاديث ليس لها إلا إسناد واحد من مصنف أحد الكتب الحديثية إلى رسول الله ﷺ!.

إنَّ الأحاديث التي بهذه الصفة محدودة جداً إلى جنب الأحاديث الكثيرة التي تقتصر آحاديتها على طبقاتها الأولى في قرن الصحابة وفي قرن التابعين.

فما انفرد به الزهري رحمه الله عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

(١) وقد ذكر الإمام الفقيه أبو الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي، المعروف بابن اللحّام، المتوفى ٨٠٣ رحمه الله تعالى في كتابه «القواعد والفوائد الأصولية» ص٥ = ١٥ مسائل فقهية كثيرة العمل فيها بالظن.

مثلاً يسميه الأصوليون والمتكلمون آحاداً ولو رواه عن الزهري العشرات، لكن المحدثين يسمونه مشهوراً.

ومثل هذا الحديث مئات بل آلاف من الأحاديث يتفرد بها الصحابة والتابعون وتنتشر انتشاراً كبيراً في قرن أتباع التابعين، فيتحمل مسؤولية ذلك التفرد إذن:

الصحابة والتابعون؛ فمن هم الصحابة والتابعون؟

إنهم الذين قال الله تعالى في حقهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فمن رضيه الله تعالى من أصحاب نبيه ﷺ ومن مُعَدَّلي أتباعهم الذين اتبعوهم بإحسان هل يسع أحداً من المؤمنين ألَّا يرضاه؟!

ومن عَدَّله الله عز وجل فهل يسع أحداً ممن يؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يقبل روايته لمجرد تفرّده بها؟!

قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾.

﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

ففي الآية الأولى وصف الله تعالى أصحاب نبيه من المهاجرين بالصدق.

وفي الآية الثانية وصف الله تعالى أصحاب نبيه من الأنصار بالإيمان والفلاح.

وفي الآية الثالثة وصف الله تعالى من بَعْدَهم وأولهم التابعون ممن هم على قدم المهاجرين والأنصار يحبونهم ويدعون لهم ويستغفرون.

فهذا تعديل من الله تعالى للمهاجرين والأنصار وصالح التابعين لا يحتاجون معه إلى تعديل أحد.

فمن لم يقبل رواياتهم فقد ردّ من زكّاه الله! وزكاه رسول الله ﷺ، فقال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم

الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينَه ويمينُهُ شهادته»[١].

روى جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جده زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أنه جاءه رجل فقال له: يا ابن بنت رسول الله ﷺ ما تقول في عثمان؟!

فقال له: «يا أخي أنت من قوم قال الله فيهم: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ [الحشر: ٨].

قال: لا، قال: فوالله لئن لم تكن من أهل الآية فأنت من قوم قال الله فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٩]. قال: لا. قال: فوالله لئن لم تكن من أهل الآية الثالثة لتخرجن من الإسلام! وهي قوله تعالى:

---

(١) هذا لفظ حديث عبد الله بن مسعود، عند البخاري في كتاب فضائل الصحابة (٣٦٥١)، وروى هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما.

﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]»[١].

اعتقاد ما ثبت بالسُّنَّة ولو كانت آحادية:

من المشكلات الكبرى في الاختلافات العلمية عدم تحرير محل النزاع في القضايا. وإهمال التفاصيل والحكم بالإجمال، وتعميم القواعد، وإطلاق الضوابط.

ومن ذلك مسألة: هل يؤخذ بحديث الآحاد في العقائد؟

وهي مسألة كثر الحديث فيها في الزمان الأخير، بل كثر الخلط فيها، والجنوح إلى الإفراط والغلو أو إلى التفريط والإجحاف.

وسبب الخلط هو ظَنٌّ بعضهم أن العقائد كلَّها يُطْلَبُ فيها القطع، فلا بد أن تكون مستندة إلى دليل قطعي، ولما كانت أحاديث الآحاد ظنية فهي لا تفيد عقيدة إذن.

فهَبَّ من طرف آخر من يَرُدُّ هذا التفريط ليقول: بل إن أحاديث الآحاد الصحيحة قطعية، فما يستفاد منها قطعي، والعقائد تؤخذ منها لا محالة.

---

(١) نقله القرطبي في تفسيره ١٨: ٣١.

المؤلم أكثر في الأمر هو نسبة الإفراط أو التفريط إلى الأئمة وعلماء الأمة وهم برآء من ذلك!! فهذا يدعي إجماعاً وذاك يدعي إجماعاً مناقضاً للأول؟!

وهذا ينسب قوله إلى الأئمة الأربعة وذاك يعدّ قوله قول الأشاعرة وأهل السنة!!

إن الذي نجده في كتب الأصول والمصطلح أن جمهور علماء الأمة على أن الآحاد إنما تفيد الظن، فإن احتفت بها القرائن فقد ذهب الكثير إن لم يكن الأكثر من ذلك الجمهور إلى أنها تفيد القطع عند ذلك لا بذاتها بل بالقرائن المحتفَّة بها، والقرائن: علامات تنوب مناب الرواة الكثيرين.

والذي نجده في كتب الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة سواء المتقدم منها أم المتأخر أشعرياً كان أو حنبلياً أو ماتريدياً... نجد كثيراً من أحاديث الآحاد في مقام الاستدلال وبناء العقائد والاحتجاج بها عليها.

فمن ذهب إلى رَدّ الآحاد في العقائد جملة[1]: نظر إلى كلامهم في إفادتها الظن، وأغمض بصره عن كلامهم في إفادتها

(١) ويمثّل هذا الاتجاه من المعاصرين كثير من الأزهريين شيوخاً ودكاترة كالشيخ شلتوت والشيخ محمد الغزالي ومن تأثر بمدارسهم العلمية والفكرية.

القطع بالقرائن!، ولم يلتفت أبداً إلى حال كتب العقائد وما فيها من أحاديث الآحاد!

وممن ذهب إلى قطعية الآحاد[1]: من جاء إلى كلام العلماء في إفادة الآحاد القطع بالقرائن فألغى اعتبار القرائن من كلامهم ونسب ذلك إليهم، ومنهم من لا طاقة له على الإمعان في كلام العلماء وتمييز المراد!.

إن تلمَّس الصواب في المسائل ينبغي أن يتجه نحو التوفيق بين كلام أهل العلم وبين عملهم في كتبهم، فإنهم قالوا: إن الآحاد تفيد الظن مما لم تحفّه القرائن، ثم أوردوا أحاديث الآحاد في كتب العقائد؟ فالجواب:

أولاً: إن كثيراً من أحاديث الآحاد الواردة في كتب العقائد قد احتفت بها القرائن التي يذكرها العلماء فتجعلها مفيدة للقطع، وبعضها يفيد التواتر المعنوي، وهو ورود أحاديث آحاد كثيرة تشترك في قضية واحدة؛ فيحكم على هذه القضية بالتواتر.

كفضل بلاد الشام قد ورد في أحاديث آحادية كثيرة يؤخذ من مجموعها قطعية فضل بلاد الشام.

ثانياً: يقول العلامة المحدّث الشيخ عبد الله بن محمد بن

---

(١) ويمثل هذا الاتجاه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر ومن قلده.

الصديق الغُمَاري، المتوفى سنة ١٤١٣ رحمه الله تعالى في معرض ردّه على من يقول: «الخبر إذا كان رواته آحاداً فلا يصلح أن يكون دليلاً على ثبوت الأمور الاعتقادية، لأن الأمور الاعتقادية الغرض منها: القطع، والخبر الظني الثبوت أو الدلالة لا يفيد القطع، والمعجزات لا تثبت بخبر الآحاد لأن المطلوب فيها اليقين، وخبر الآحاد لا يقين فيه» قال الغماري: «وعلى أساس هاتين القاعدتين استباح لنفسه أن يرد الأحاديث الصحيحة الثابتة في الكتب الستة وغيرها، وقد يكون ردّه في بعض الأحيان مصحوباً بسخرية من الحديث المردود في نظره وتلك وقاحة قبيحة، أضف إلى ذلك أن تينك القاعدتين بالإطلاق الذي أراده بهما يخالفان إجماع العلماء ولا يسندهما شيء من القواعد!

ذلك لأن الاعتقاديات على ثلاثة أقسام:

١- الإلهيات: وهي ما يتعلق بالإله سبحانه وتعالى وجوباً واستحالة وجوازاً.

٢- ونبويات: وهي تتعلق بالأنبياء والملائكة كذلك.

٣- وسمعيات: وهي تتعلق بما بعد الموت من حشر وحساب وعذاب ونعيم وما إلى ذلك.

- فالإلهيات: يعتمد قسم الواجب منها على الدليل القطعي، وأما قسم الجائز فيُكتفَى فيه بالخبر الصحيح؛ لأنه فرع عن ثبوت القدرة لله تعالى وشمولها لكل مقدور، وقد أثبتهما الدليل القطعي في قسم الواجب.

- والنبويات: يعتمد على الدليل القطعي شيئان:

١- إثبات النبوة وحاجة الناس إليها.

٢- إثبات نبوة شخص معين أو تعيين مَلَك بالذات، فلا تجزم بأن شخصاً نبي أو من الملائكة إلا إذا ثبت بالخبر الذي يفيد اليقين.

- وأما المعجزات وسائر السمعيات، فيكتفى فيها بالحديث الصحيح بلا نزاع بين أهل السنة، لأنهم أجمعوا على أن ما جاز في العقل، وورد بوقوعه السمع وجب قبوله وحمله على ظاهره؛ وممن صرح بهذا:

القاضي أبو بكر ابن العربي في «الأحكام»، والقاضي عياض في «الشفا» و«شرح مسلم»، والإمام النووي في «شرح مسلم»، والإمام ابن المُنيّر في «حاشية الكشاف»، والحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»، والعلامة السنوسي في «شرح الكبرى» وغيرهم.

وصرَّح الحافظُ ابن كثير في مقدمة «تاريخه» أن الاعتماد والاستناد فيما يُذكر من مبدأ الخلق وأخبار الأنبياء وأشراط الساعة وأحوال القيامة وصفة الجنة والنار على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ما صح نقلُه أو حسُن، وسبقه إلى هذا المعنى أيضاً: الحافظ البيهقي في كتاب «الاعتقاد» و«دلائل النبوة» و«الأسماء والصفات» بل هو إجماع كما أسلفنا.

ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم أثبت نبوة نبينا عليه الصلاة والسلام ونبوة غيره من الأنبياء وسجّل معجزاتهم التي تحدَّوا بها قومهم، فكل معجزة بعد ذلك روتها كتب السنة صادرة عن أحد الأنبياء، ومنهم نبينا عليهم الصلاة والسلام، لا يُشترط فيها اليقين، لأنه لم يقع بها تحدٍّ، ولا توقّف عليها إثبات نبوة.

فلهذا أجمع أهل السنة على الاكتفاء فيها بخبر الآحاد إجماعاً عملياً مستمراً تلقَّاه الخلف عن السلف، وحذا فيه الآخر حذو الأول.

على أن خبر الآحاد المحتف بالقرآن، ومنه: خبر الصحيحين يفيد اليقين عند جمهور المحققين، ولم يأت من خالفهم بحجة ناهضة» اهـ[1].

---

(١) قصة آدم عليه السلام، للغماري ص ٦-٨ طبعة عالم الكتب.

تلخيص الكلام: أن ما يطلب فيه القطع: هو أصول العقائد:

- كالواجب لله.

- وإثبات النبوة لنبي معين، أو تعيين ملك بالذات.

وهذا القسم هو الذي قال فيه الإمام الحافظ الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى: «خبر الواحد لا يُقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المكلفين العلم بها والقطع عليها»[1]. فإنه لم يقل: لا يقبل في العقائد مطلقاً! وكل معلوم من أصول العقائد فإنه ثابت بحمد الله تعالى بالأدلة القطعية من الكتاب العزيز أو من السنن المتواترة معنوياً.

ولا يوجد بحمد الله أصل من عقائد دين الإسلام إلا وهو ثابت بدليل قطعي، ومن وجد غير ذلك فليأت به! وما هو بآت!!

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ٤٣٢. «وقال الإمام الحافظ ابن عبد البر في مقدمة التمهيد: «الذي نقول به: إنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء. وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده. على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا، وبالله توفيقنا».
(مقدمة التمهيد، ضمن مجموع خمس رسائل في علوم الحديث ص ٥٢).

وأما ما يكفي فيه الظني من الأدلة في باب الاعتقاد فهو:

- ما يجوز لله.

- والمعجزات وسائر السمعيات.

وهذا القسم قال فيه الإمام الفقيه الأصولي النظّار إمامُ الحرمين أبو المعالي عبدُ الملك الجويني، المتوفى سنة ٤٧٨ رحمه الله تعالى: «من ثبت صدق لهجته إذا أخبر عن كائن ممكن حصل العلم به لا محالة، لأن المُخْبَر عنه ممكن، مقدور لله سبحانه، والمخبر صادق»[١]... ثم قال: «ثم ما يقتضيه الدين القويم والمنهج المستقيم: أن كل ما نُقل عن النبي ﷺ بطرق صحيحة مرتضاة عند أهل الإثبات، وكان ممكناً غير مستحيل، فإن كان النقل تواتراً، عُلِمَ قطعاً على حَدّ العلم بالسمعيات، وإن نُقِل آحاداً ثبت ذلك المظنون في مأثور الأخبار، وتُلُقيَ بالقبول، ولم يُعارَ بالاستبعاد، فإن الاستبعاد فيما هذا سبيله من شيم المرتابين في الدين»[٢].

وكل طالب علم يرى عين اليقين، حال كتب العقائد وما فيها من الأحاديث الشريفة. فما يتذرع به بعض منْ يَرُدّ السنن من

---

(١) وهذه قرائن رفعت الخبر إلى القطع، كما يفهم من تتمة كلامه.

(٢) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين، باب في السمعيات ٧٧.

حمل كلام أهل العلم على غير محمله عبث مكشوف أو فرية لا يصدقها سوى الأغرار، أو بناء على شفا جُرُف هار، نسأل الله تعالى العافية والسلامة.

وقال الإمام الحجة أبو زكريا النووي المتوفى سنة ٦٧٦ رحمه الله تعالى في شرح قوله ﷺ: «إن الله جميل يحب الجمال»: «واعلم أن هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد، وورد أيضاً في حديث الأسماء الحسنى وفي إسناده مقال، والمختار جواز إطلاقه على الله تعالى، ومن العلماء من منعه. قال الإمام أبو المعالي إمام الحرمين رحمه الله تعالى: «ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم؛ فإن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد الشرع، ولو قضينا بتحليل أو تحريم لكنا مثبتين حكماً بغير الشرع. قال: ثم لا يُشترط في جواز الإطلاق ورود ما يُقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي العمل وإن لم يوجب العلم؛ فإنه كاف إلا أن الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بهن في تسمية الله تعالى ووصفه». هذا كلام إمام الحرمين، ومحله من الإتقان والتحقيق بالعلم مطلقاً وبهذا الفن خصوصاً معروف بالغاية العليا» اهـ كلام النووي رحمه الله[1].

---

(١) شرح صحيح مسلم ٢: ٩٠-٩١.

فأفاد كلامهما أن مثل ذلك من أمور الاعتقاد يُبنى على أحاديث الآحاد، وإن كان لا يُبنى على القياس.

وذكر الإمام اللكنوي رحمه الله أن أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة لا تكفي في باب العقائد، ثم قال: «والمراد بعدم كفايتها أنها لا تفيد القطع فلا يعتبر بها مطلقاً في العقائد التي كلف الناس بالاعتقاد الجازم فيها، لا أنها لا تفيد الظن أيضاً، ولا أن لا عبرة بها رأساً في العقائد مطلقاً كما توهمه كثير من أبناء عصرنا».

وذكر ردّ السبكي على القرطبي في قوله: «إن المعتقدات لا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي».

قال السبكي: «بأنه ليس من شرطه أن يكون قاطعاً متواتراً بل متى كان حديثاً صحيحاً ولو ظاهراً وهو من رواية الآحاد جاز أن يعتمد عليه في ذلك» أي في مثل المسألة التي ناقشه فيها وهي رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج «لأن ذلك ليس من مسائل الاعتقاد التي يشترط فيها القطع».

ثم نقل قول التفتازاني: «وما يقال من أنه لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقادات، فإن أريد أنه لا يحصل منه الاعتقاد الجازم، ولا يصح الحكم القطعي به فلا نزاع فيه وإن أريد أنه

لا يحصل الظن بذلك الحكم فظاهر البطلان»[١].

فما يفعله بعض المتحدثين أو الكاتبين من تشكيك الناس فيما ثبت من عقائدهم بدعوى أن الدليل حديث آحاد - بل وصل الأمر ببعضهم إلى التهوين من شأن الحلال والحرام من الأحكام بدعوى أن الدليل حديث آحاد ما هو إلا هدم للبناء الثقافي الإسلامي المُسَلَّم عبر قرون طويلة، والحامل لبعضهم على ذلك: خبث نية وسوء طوية، فمِثْل هؤلاء لا دواء لهم، ولا يَحْسُن الحديثُ العلمي معهم، وإنما هم صُبَيغُ هذه الأزمنة ولكن لا عُمَرَ لهم[٢]!

والحامل لبعض آخر منهم: ضعفُ رَوِيَّة في العلم، فدواؤها التأني والتؤدة في التعلّم والتفَهُّم والتعليم، ولا ينبغي لمثل هؤلاء أن يكونوا في مقام القيادة للفكر أو الدعوة.

والحامل لبعض آخر منهم: هو مُتَّبع، وتحكيم لسنن العصر في سنن المصطفى ﷺ، فدواؤه العمل بما أنزل الله ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]. نعوذ بالله من غلبة

---

(١) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، للكنوي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) صُبَيغ بن عِسل التميمي كان يسأل عن المتشابهات في القرآن ويثير الشبهات بين أجناد المسلمين فعاقبه الفاروق عمر رضي الله عنه، ونهى الناس عن مجالسته إلى أن استقام أمره.

الهوى، ومن عَجَلَةٍ لا تُحْمَد، ومن سوء الإرادة وانحراف القصد.

مكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي:

كتابُ الله عز وجل وسنةُ رسول الله ﷺ هما أصل دين الإسلام وما سواهما مبنيٌّ عليهما، ولا يشك عاقل صَدَّق بنبوة محمد ﷺ ورسالته أن كتاب الله وسنة نبيه لا يفترقان ولا يتعارضان، بل هما متلازمان متفقان، وقوةُ التكليف بالحكم الثابت بالسنة كقوة التكليف بالحكم الثابت بالقرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وقرن سبحانه طاعة نبيه ﷺ بطاعته في آيات كثيرة من كتابه تقدَّم ذكرُها، كقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «فكل من قَبِل عن الله فرائضه في كتابه قَبِل عن رسول الله ﷺ سنَنَه بفرض الله طاعةَ رسول الله على خلقه وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قَبِل عن رسول الله فعن الله قَبِلَ لما افترض الله من طاعته»[1].

(١) الرسالة، للشافعي: ٣٣.

والكتاب والسنة وإن استويا في ثبوت الأحكام والاحتجاج بهما إلا أن للكتاب مكانة أعلى فهو كلام الله عز وجل، مُنَزَّل اللفظ والمعنى، والسنَّة ليست كذلك فهي ألفاظ المعصوم من البشر ﷺ وإن كانت معانيها وحياً غيرَ متلو؛ فتكون السنة بهذا الاعتبار في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

وقد جاءت السُّنَّة على وجوه:

الوجه الأول: سُنَّة مطابقة لما في كتاب الله عز وجل.

الوجه الثاني: سنة جاءت بياناً للمجمل في كتاب الله عز وجل تُفَسِّره وتبيِّن عامَّه وخاصَّه ونحو ذلك.

الوجه الثالث: ما سن رسولُ الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب.

وكل ذلك كما ذكر الشافعي رحمه الله «فقد ألزمنا الله اتباعه وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يَعْذِر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً»(١).

وذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهُويَه كان

---

(١) الرسالة، للشافعي: ٨٨، وانظر: ٩١-٩٣.

يقول: «من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم ردَّه بغير تقيَّة فهو كافر»(١).

وقال القاضي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ رحمه الله تعالى: «والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حَظّ له في دين الإسلام!»(٢).

*** أولاً: السُّنَّة المطابقة للقرآن:**

فمثال السنة المطابقة للقرآن كحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان»(٣).

فهذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

---

(١) نقله ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ١: ١٤١.
(٢) إرشاد الفحول، للشوكاني ٣٣.
(٣) أخرجه البخاري في الإيمان (٨) واللفظ له، ومسلم في الإيمان ١: ١٧٦ بشرح النووي.

* ثانياً: السن المبينة للقرآن:

إن الله تعالى لمَّا أنزل القرآن الكريم على عبده ورسوله سيدنا محمد ﷺ أمره فيه بالبيان فقال عزّ شأنه ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وأخبر سبحانه أن هذه سنته في بعث الرسل جميعاً، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

ومن باب الإلزام وتبكيت منكري السنة يقول العلامة السيد سليمان الندوي، المتوفى سنة ١٣٧٣ رحمه الله تعالى: «نريد أن نسأل هؤلاء المنكرين على الحديث: إذا كان يجوز لكم أن تستنبطوا من القرآن كل ما تريدون، وتفسروه كما تفهمون، مع بعدكم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما القرآن، ومع كونكم أعجاماً من غير أهل اللسان[1]، أفما كان يحق هذا لمن نزل عليه القرآن، وأمر بتبيينه وكان أفصح أهل اللسان؟ بل أحق الناس بالبيان والاستنباط من القرآن[2]!».

إن هذه الأسطر صفعة قوية في وجه كل قزم يتطاول في هذا العصر ليزعم أن له الحق، بل يجب عليه أن يفهم القرآن وفق

(١) قلت: ولو كانوا ناطقين بالعربية!
(٢) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها، للسيد سليمان الندوي ص ٧.

ثقافته الشوهاء مخالفاً لبيان المصطفى ﷺ، وفهم من نزل القرآن بين ظهرانيهم! وبيان السنة للقرآن بقوله ﷺ وفعله وإقراره هو معنى ما نقل عن الإمام مكحول الشامي، المتوفى سنة بضع عشرة ومئة رحمه الله من قوله: «القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن»، وما نقل عن الإمام يحيى بن أبي كثير الطائي، المتوفى سنة ١٣٢ رحمه الله من قوله: «السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضياً على السنة»، قال الحافظ السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ رحمه الله عقب إيراده هذين الأثرين: «والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ومفصلة لمجملاته لأن فيه لوجازته كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه ﷺ، وهو معنى كون السنة قاضية عليه، وليس القرآن مبيناً للسنة ولا قاضياً عليها لأنها بينة بنفسها، إذ لم تصل إلى حَدّ القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح»[1].

* **فمن المجمل في كتاب الله تعالى وبَيَّنته سنة** رسول الله ﷺ: الآيات الآمرة بالصلاة كقوله تعالى في آيات

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للسيوطي، ٤٣، والآثار التي نقلها عن السلف أخرجها البيهقي في كتابه المدخل، وانظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ١٨٨-١٩٢.

كثيرة: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، فبيّن ﷺ الصلاة للمسلمين بقوله وفعله: قال ﷺ: «وصلوا كما رأيتموني أصلي»(١).

وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ، فرد النبي ﷺ عليه السلام؛ فقال: ارجع فصلِّ فإنك لم تصل، فصلى ثم جاء فسلَّم على النبي ﷺ، فقال: ارجع فصلِّ إنك لم تصل - ثلاثاً -، فقال: والذي بعثك بالحق فما أُحسن غيرَه فعلمني.

قال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبّر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»(٢).

وعن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ، فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ «رأيته إذا كبر

---

(١) أخرجه البخاري وغيره من حديث مالك بن الحويرث ﷺ، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين (٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٧٩٣) ويعرف هذا الحديث بحديث المسيء صلاته.

جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هَصَر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كلُّ فقار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدَّم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته»(١).

إضافة إلى مئات الأحاديث الشريفة القولية والفعلية التي استنبط منها الفقهاء رحمهم الله كيفية الصلاة، وشروطها وأركانه وفرائضها ومستحباتها وهيآتها ومبطلاتها وسائر أحكامها.

وكذا القول في أحكام الزكاة والأنواع التي تؤخذ منها، وأنصبتها، ومقاديرها، وما يشترط في كل نوع منها.

وكذلك الصوم ومبطلاته، والحج ومناسكه، وسائر أبواب المعاملات والأنكحة والحدود والقضاء والجهاد والعتق وغير ذلك من أبواب الدين مما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام.

أخرج البيهقي في المدخل أن عمران بن حصين رضي الله عنه ذكر الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نُجيد إنكم تحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران، وقال

---

(١) أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي حميد رضي الله عنه، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٨٢٨).

للرجل: قرأت القرآن؟! قال: نعم، قال فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً ووجدت المغرب ثلاثاً والغداة ركعتين والظهر أربعاً والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم ذلك ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن رسول الله ﷺ؟ أوجدتم فيه من كل أربعين شاة شاة وكل كذا بعيراً كذا، وفي كل كذا درهماً كذا؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن النبي ﷺ؟ وقال: أوجدتم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ أوجدتم فيه فطوفوا سبعاً واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أوجدتم في القرآن: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام» أما سمعتم الله قال في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ قال عمران: فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياء ليس لكم بها علم(١).

* **ومن بيان السنة للقرآن: تخصيص العامّ** الوارد فيه وقصره على بعض أفراده، فآيات المواريث في كتاب الله عامّة في كل وارث فجاء تخصيصها بالسنة، وبينت أن اختلاف الدين من موانع الميراث، قال ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»(٢).

---

(١) أورده السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ٩-١٠.

(٢) رواه الأئمة الستة وغيرهم من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وهو في البخاري في كتاب الفراض، باب لا يرث المسلم الكافر (٦٧٦٤).

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨] عام في كل سارق، يفيد بعمومه أن كل ما يسمى سرقةً يوجب قطع يد فاعله سواء أكان قليلاً أم كثيراً، فجاء تخصيص ذلك بالسنة في قوله ﷺ: «لا تُقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً»[(١)] فجاء في السنة بيان نصاب السرقة التي ثبت الحد بها في القرآن.

* **ومن بيان السنة للقرآن: تقييد المطلق** الوارد فيه، كقوله تعالى بعد أن ذكر الفرائض في الميراث: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ﴾ ﴿مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ﴾ ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ﴾ [النساء: ١٢]. فجاءت السُّنَّة وقيدت إطلاق الوصية بثلث المال، فإذا أوصى بما زاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة، والتقييد بالثلث جاء في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتدّ بي، فقلت: إني قد بلغ

---

(١) رواه الأئمة الستة وغيرهم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، وهو في البخاري في كتاب الحدود باب قول الله تعالى (والسارق والسارقة) (٦٧٨٩)، وهذا اللفظ عند مسلم في الحدود ١١: ١٨٠ بشرح النووي.

بي من الوجع، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا، فقلت: بالشطر؟ فقال: لا، ثم قال: «الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس. . .» الحديث(١).

* **ومن بيان السنة للقرآن: الدلالة على ناسخ القرآن ومنسوخه**، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةً مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ﴿١٥﴾ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٥-١٦]، ثم نسخ الله الحبس والأذى في كتابه، فقال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [النور: ٢]. فدلت السنة على أن جلد المئة ثابت على البكرين الحرين، ومنسوخ عن الثيبين، وأن الرجم ثابت على الثيبين الحرين، وذلك في حديث عبادة بن الصامت ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مئة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مئة والرجم»(٢).

---

(١) رواه الأئمة الستة وغرهم، وهو في البخاري، كتاب الجنائز، باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة (١٢٩٥).

(٢) أخرجه مسلم وأصحاب السنن، وهو عند مسلم في الحدود ١١: ١٨٨ بشرح النووي.

وهـذا الـحـديـثُ قـد دَلَّ عـلـى نَـسـخ الـحـبـس والأذى عـن الزانيين، فلما رجم النبي ﷺ ماعزاً ولم يجلده، وأمر أنيساً أن يغدو على امرأة الأسلمي فإن اعترفت رجمها: دَلَّ على نسخ الجلد عن الزانيين الحرين الثيبين، وثبت الرجم عليهما، لأن كل شيء أبداً بعد أوَّلٍ فهو آخِرٌ"(١).

* **ومن بيان السنة للقرآن: بيان التفسير لمعاني أو ألفاظ القرآن الكريم**، كما روى ابن مردويه من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن المغضوب عليهم قال: «اليهود»، قلت: الضالين، قال: «النصارى»(٢).

ومن هذا التفسير النبوي لآيات القرآن الكريم جملة ليست بالقليلة.

* **ثالثاً: السنة المستقلة بالتشريع:**

سواء أسمي ذلك استقلالاً بتشريع ما ليس فيه نص كتاب، أم سمي ذلك دخولاً لتلك السنن تحت عمومات القرآن، فالنتيجة واحدة والعمل بتلك السنن واجب اتفاقاً عملاً بالقواطع في كتاب الله الآمرة بطاعة رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر: الرسالة، للشافعي: ١٢٩-١٣٢.

(٢) أورده ابن كثير في تفسيره ١: ٣٢ وذكر شواهد له منها حديث عدي بن حاتم عند الترمذي في التفسير (٢٩٥٣-٢٩٥٤).

ومن السنن التي لم يرد فيها نص كتاب:

- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح.

- تحريم سائر القرابات من الرضاعة - عدا ما نص عليه في القرآن -.

- تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير.

- تحريم الحمر الأهلية.

- تحليل ميتة البحر.

- القضاء باليمين مع الشاهد.

- تحريم الذهب والحرير على الرجال، وغير ذلك كثير.

روى أبو داود وغيره من حديث المقدام بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثلَه معه، ألا يوشك رجلٌ شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه!.

ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لُقَطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يَقْروه، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم بمثلِ قِراه»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٤٥٩٤).

ومما يبين كيفية دخول السنن تحت أوامر القرآن، ورجوع أحكام السنن إلى أحكام القرآن ما رواه الأئمة الستة وغيرهم من حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: «لعن الله الواشمات والموتشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله» فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت! فقال: وما لي لا ألعنُ من لَعن رسول الله ﷺ ومَنْ هو في كتاب الله؟! فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قالت: بلى، قال: فإنه نهى عنه. قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه! قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً. فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها[1].

وعند ابن أبي حاتم قالت: فلعله في بعض أهلك! قال: فادخلي فانظري، فدخلت فنظرت ثم خرجت، قالت: ما رأيت بأساً! فقال لها: أما حفظتِ وصية العبد الصالح ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾؟![2].

---

(١) أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، وهذا لفظ البخاري في التفسير (٤٨٨٦).

(٢) أورده ابن كثير في تفسيره ٤ : ٣٦٠.

(فائدة): يؤخذ من كلام ابن مسعود ﵁ أن طلب الزوج للنمص،=

وقال عبد الله بن محمد بن هارون الفِرْيابي: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: سلوني عما شئتم أخبركم من كتاب الله تعالى وسنة نبيكم ﷺ، قال: فقلت له: ما تقول أصلحك الله في المُحْرِم يقتل الزنبور؟ قال: فقال: بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر». حدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر بن كِدَام عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر بقتل الزنبور.

قال القرطبي عقب نقله: «قال علماؤنا وهذا جواب في نهاية الحسن، أفتى بجواز قتل الزنبور في الإحرام، وبيّن أنه يقتدي فيه بعمر رضي الله عنه، وأن النبي ﷺ أمر بالاقتداء به، وأن الله

= وهو ترقيق الحواجب، لا يفيد جوازه للزوجة.

وأما تجويز بعض الفقهاء المتأخرين للنمص إذا طلبه الزوج فهذا مخالف لإطلاق الحديث. وعلى قولهم: فإنه خاص بالمتزوِّجة لا يجوز لغيرها، وإن فعلته الزوجة فهو زينة يحرم إبداؤها. فيجب على المتنمصة لزوجها - إن ترخصت بفتاوى بعض المتأخرين أن تستر وجهها.

فاتقين الله أيتها النساء! فإن اللعن طرد من رحمة الله، وإنما شأن المؤمن الورَعُ عن الشبهات، فكيف بما ورد فيه اللعن؟!

سبحانه أمر بقبول ما يقوله النبي ﷺ، فجواز قتله مستنبط من الكتاب والسنة»[١].

تعظيم السنن والتسليم لها:

إن غاية التعظيم للسنن هو الإخلاص في العمل بها، وما يتبع ذلك من الدعوة إليها وحَضِّ الناس عليها، ومن أهم ما يدخل في تعظيم السنن أيضاً: توقيرها والأدب معها، والكف عن ضرب الأمثال لها، كما روي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء مما مست النار، ولو من ثورِ أقِطٍ» قال: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ فقال أبو هريرة رضي الله عنه: يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلاً[٢].

---

(١) تفسير القرطبي ١٨ : ١٨ وقصة الشافعي رواها البيهقي في السنن الكبرى ٥/ ٢١٢، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١/ ١٧٧، وابن عساكر في ترجمة الشافعي من تاريخ دمشق، وغيرهم.

(٢) أخرجه الترمذي في الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (٧٩)، وابن ماجه في الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (٤٨٥).
(ثور أقِط): قطعة من الأقط، وهو لبن جامد مستحجر، كما في النهاية، لابن الأثير ١ : ٢٢٨.
(الحميم): الماء الحار.

وفي رواية: «يا ابن أخي إذا حدثتك عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال»[١].

وإنما شأن المؤمن المحب المتبع لرسول الله ﷺ إذا جاءه الخبر عنه ﷺ أن يكون على ما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فظنوا برسول الله ﷺ الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه»[٢].

قال الإمام الحافظ زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ رحمه الله تعالى: «ينبغي للسامع لأقواله ﷺ أن يتلقاها بالقبول ودفع الخواطر الرادِة لها، وأنه لا يضرب بها الأمثال، فقد بلغنا أن شخصاً سمع هذا الحديث [يعني حديث: فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده] فقال: وأين باتت يده منه؟ فاستيقظ من النوم ويده في داخل دبره محشوة، فلم تخرج حتى تاب عن ذلك وأقلع.

والأدب مع أقواله بعده كالأدب معه في حياته ﷺ لو سمعه يتكلم، فنسأل الله أن يحفظ قلوبنا من الخواطر الردئية، ويرزقنا الأدب مع الشريعة المطهرة باطناً وظاهراً»[٣].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن (٢٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن (١٩)، وروي مثله عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند ابن ماجه في المقدمة (٢٠).

(٣) طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي ٢: ٥١، وتلك القصة ذكرها النووي مع غيرها في بستان العارفين ٢٥٥.

وإذا كان مجرد الاعتراض على السنن بالخواطر المنبعثة من تأثيرات الثقافات المحيطة أمراً يجعل صاحبه على خطر من أمر دينه، فكيف هو الاستهزاء بالسنن، والسخرية من اتِّباعها، وتحقير متَّبعها؟!

وخاصة تلك السنن التي تخالف الثقافة السائدة في عصر من العصور، مما يتعلق بالطعام والشراب واللباس والجلوس، وتبرك الصحابة ﷺ برسول الله ﷺ: بشعره وعرقه وريقه وبصاقه ونخامته وغير ذلك ﷺ.

وقد وردت قصص كثيرة تذكر عاقبة الاستهزاء بالسنن، وهي عِبَرٌ لا تطَّرِد، فكم من المستهزئين لم ينل العقوبة في الدنيا، وإنما ينال ذلك في الآخرة، فإن الدنيا هي دار العمل والآخرة هي دار الجزاء، وهذه العِبَر يقدرها الله تعالى في خلقه بين الحين والحين تذكِرة للغافل وتبصرة للعاقل.

نسأل الله تعالى إيماناً يباشر قلوبنا ويقيناً صادقاً نسلِّم به ما وردنا عن نبينا ﷺ، حتى نحقق مراد الله تعالى ومراد نبيه ﷺ، فيرضى عنا ربنا عز وجل، ويرضى عنا نبينا ﷺ. آمين.

السنة النبوية الأسوة الحسنة في الحياة



لم يخلق الله تعالى الإنسانَ هَمَلاً ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾؟! [المؤمنون: ١١٥]، فهو سبحانه ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢].

إذن: فالإنسانُ مخلوقٌ مكلَّف محاسبٌ على عمله، وهذا التكليف شامل لتفاصيل حياته كلها صغيرها وكبيرها؛ فإنه سبحانه أخبر عن صحائف الأعمال يوم القيامة فقال عزّ من قائل: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

إنها عبودية الإنسان لله الواحد القهار، فالإنسان عبد في حياته الدنيا وهو عبد في الآخرة، لكن الله تعالى جعل له في

الدار الأولى قصداً وإرادة وعملاً فإن هو أطاع في عبوديته: فاز في الدار الآخرة، وإن هو نسي عبوديته أو تمرد عليها، وزعم حريته: خسر الدنيا والآخرة ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥) ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا (١٠٦)﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٦].

عبودية الإنسان تسري في تصرفاته كلها، وما من تصرف إلا ولله تعالى فيه حكم، فهناك تصرفاتٌ للإنسان قد أمره الله بها، وهناك تصرفاتٌ أخرى قد نهاه الله عنها وثمَّ تصرفات أباحها الله له لم يأمره بها ولم ينهه عنها.

ومن المأمورات والمباحات ينتظم منهج الحياة الطيبة التي يرضى الله تعالى عنها وتحقق سعادة الدارين ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٩٧)﴾ [النحل: ٩٧].

وإن أفراد الصالحين كما تشير الآية في أولها يُكوّنون المجتمع الصالح كما تشير الآية في آخرها. فالحياة الطيبة منهج للفرد وللمجتمع وللأمة لا يعكر صفوه إلا المنهيات التي نهى الله عباده عنها.

لا بدّ لهذه الحياة الطيبة من مثال عملي لها، وقدوة بشرية يأتم بها الناس ويأتسون، ويتبعونها راضين مطمئنين مستسلمين، دون أي اعتراض أو تذمر أو تلكؤ.

ولا شك أن هذا المنصب إنما هو منصب الأنبياء والرسل الذين أوحى الله تعالى إليهم، وأيّدهم بالعصمة من كل شيء يُخلُّ بأمانة منصب (القدوة والأسوة) الذي هو (النبوة والرسالة).

ذكر الله تعالى في كتابه إبراهيم، وإسحاق ويعقوب ونوحاً وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون، وزكريا ويحيى وعيسى والياس، وإسماعيل واليسع ويونس ولوطاً، ثم قال عزَّ شأنه: ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ [يعني أهل مكة] فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٧-٩٠].

فأمر الله عبدَه ورسولَه محمداً ﷺ أن يقتدي ويتبع أولئك الأنبياء المهتدين وأمته تبع له في ذلك، وإنما يتَّبع محمدٌ ﷺ مَنْ قبله من الرسل في أصول الدين وهي واحدة عند الأنبياء جميعاً

من التوحيد والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأما الشرائع والأحكام والفروع التكليفية، فإن شريعة محمد رسول الله ﷺ قد نسخت ما قبلها من الشرائع والأحكام، فلا يجوز للبشر بعدها التعبد بغير شريعته، والاقتداء بغير هديه ﷺ، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

إذن: فالبشرية جميعاً مكلَّفةٌ الآن وقبل أربعة عشر قرناً وإلى أن يرث الله الأرض وما عليها أن تطيع محمداً ﷺ وأن تجعله أسوتها وقدوتها في منهج الحياة لتسعد بذلك، فأما من كان يؤمن بالله ويرجو اليوم الآخر فإنه سيسمع ويطيع، وأما من كان لا يرجو لله وقاراً، ولا يؤمن بالبعث والنشور، فإنه لا يؤمن بمحمد ﷺ، ولا يراه أسوة ولا قدوة.

قال عزَّ وجلّ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال عبيد بن خالد المحاربي رضي الله عنه: «بينا أنا أمشي بالمدينة

إذا إنسان خلفي يقول: ارفع إزارك فإنه أتقى وأبقى، فإذا هو رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إنما هي بردة ملحاء قال: أما لك فيَّ أسوة؟ فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقيه»(١).

والأُسوة والإسوة كالقُدوة والقِدوة، وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره إن حسناً وإن قبيحاً وإن ساراً وإن ضاراً، والله وصف الأسوة برسوله ﷺ بالحسنة، قاله الراغب الأصبهاني في مفردات القرآن(٢).

والتأسي برسول الله ﷺ يكون في أقواله وأفعاله وأحواله وطريقته وهديه، وهذا كله هو سنته ﷺ، التي يراد منها هنا منهجه وطريقته في الحياة، فما كان فيها من أمر أوجبه على أمته فهو واجب، وما كان من أمر ندبهم إليه دون إيجاب فهو مستحَب، وما كان من أمر تركه إليهم فهو مباح، وهذه المباحات يُنْظَر إلى اختياره ﷺ منها فيتأسى به في ذلك المحبّون، والحبُّ درجات متفاوتة.

«إن شاء الأنبياء والرسل ليس شأن البُرُد (سعاة البريد) بين

---

(١) أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية (١١٣).
وقوله: «إنما هي بردة ملحاء» يريد أنه ثوب لا اعتبار به، ليس فيه خيلاء.
(٢) مفردات القرآن، للراغب الأصبهاني (أسا).

الخالق والخلق فلا شأن للأمم والخلائق بسيرتهم وأذواقهم واتجاهاتهم وحياتهم الفردية والمنزلية، هذا تصور خاطئ وناقص قد راج في بعض الأوساط التي تجهل مقام النبوة والأنبياء، والأوساط التي تُتداول فيها فكرة إنكار السنة والحديث وحجيته، والأوساط التي سيطر عليها التفكير الغربي والتقاليد المادية المعاصرة.

إن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام هم القدوة للإنسانية، والمثل الكامل في الأخلاق والأذواق، والأخذ والرد، والحب والرضا، وهم محطُّ العناية والرضا من الله تعالى، أحاطت العناية الإلهية والقبول الرحماني بنفوسهم والحياة التي كانوا يعيشونها، وشملت أخلاقَهم وعاداتهم وسننهم وطرق معيشتهم، إن طريق حياتهم هو الطريق الذي اختاره الله عزَّ وجلّ لهم من بين طرق الحياة، ليتأسى الناس بهم، وأخلاقهم هي التي اختارها الله لهم من أخلاق الناس، ليتخلق الناس بأخلاقهم، وعاداتهم هي التي اختارها الله من بين العادات الكثيرة التي تعوَّدها الناس، لتعود العادات إليها. حتى أصبح تقليدهم واتباعهم واتخاذ شاراتهم وشعائرهم والتخلق بأخلاقهم والتشبه بهم أقرب الأسباب وأقرب الطرق وأيسرها لجلب محبة الله تعالى، وصار متبعهم والمتشبِّه بهم من المحبوبين فضلاً عن أن يكون من المحبين، لأن المشتبه

بالحبيب حبيب، والمتشبه بالبغيض بغيض، وأصبح ذلك أصلاً من الأصول، والقانون الذي لا يتبدل ولا يتغير على مرّ الزمان واختلاف المكان، وأصبحت الدعوة إليه عامة وعلانية، وأعلن سبحانه على لسان خاتم النبيين ﷺ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وبالعكس من ذلك: كان الميل إلى الظالمين والكفار وإيثار طريقتهم والسير بسيرتهم جالباً لسخط الله والبعد عنه، فقال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود: ١١٣].

وهذا سر ما تسميه الشريعة بخصال الفطرة وسنن الهدى وتشيد بها وتحث على الأخذ بها، ومجموع هذه الأخلاق والعادات يحدث انصباغاً بصبغتهم، وهي الصبغة التي يقول الله عنها: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [البقرة: ١٣٨].

وهذا سرّ تفضيل الله عادة على عادة، وخُلُقاً على خُلُق، ووضعاً على وضع، وهيئة على هيئة.

وهذا سرّ ما تتخذه الشريعة الإسلامية شعاراً لأهل الإيمان ولأهل الطاعة، وسنة موافقة للفطرة، وضده علامةً للانحراف وشعاراً لأهل الجهل والسفاهة ولأهل الجاهلية والكفر، ولا فرق

بينهما إلا أن الأول كان شعاراً للأنبياء ومن عادتهم واختيارهم، وفيه تشبه بهم، والثاني شعار أهل الكفر وعادة من عادات الجاهلية، ومن أوضاع الشيطان وأتباعه وتشبُّهٌ بهم.

ويندرج تحت هذا الأصل كثير من آداب الأكل والشرب، واللباس والزينة، والنوم والعشرة والاختلاط، وهو باب واسع من أبواب السنة وفقه الدين.

أما فيما يتصل بالنبي ﷺ فلا بدّ من تقوية الصلة الروحية والعاطفية به ﷺ، ولا بدّ من الحب العميق له الذي يؤثره على النفس والأهل والولد، مع الإيمان به أنه خاتم الرسل وإمامهم، والحذر كل الحذر من كل العوامل والمؤثرات التي تسبب تجفيف منابع هذا الحب أو إضعافه على الأقل، وتحدث تبلداً في الشعور وضعفاً في العمل بالسنة، وتجرؤاً في القول، وانصرافاً عن الافتخار به والانتساب إليه، والولوع بدراسة سيرته وحديثه وكل ما يحرك هذا الحب ويغذيه.

ويدل التأمل في سورة الأحزاب وسورة الحجرات وسورة الفتح وغيرها على أن المطلوب من المسلم في حق رسول الله ﷺ هو أكثر مما يمكن أن يسمى (الصلة القانونية) وهي الطاعة الحرفية فقط، بل المطلوب: الأدب النابع من القلب، والحب المتغلغل في الأحشاء، وما يعبر عنه القرآن الكريم بالتعزير

والتوقير، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾﴾ [الفتح: ٨-٩].

وقال الحبيب ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»(١).

وهذا الحب لرسول الله ﷺ قد مثّله الصحابة رضي الله عنهم في حياتهم وسيرتهم»(٢).

وتبعهم التابعون لهم بإحسان وأتباعهم ومن تبعهم على منهج الحبّ هذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، نرجو الله أن نكون حلقة في هذه السلسلة المتصلة، آمين.

وكتب الحديث والسيرة ومعرفة الصحابة والطبقات والتواريخ والتراجم مشحونة شحناً بالأمثلة والنماذج الكثيرة على حب المسلمين لنبيهم ﷺ خلال التاريخ الممتد أربعة عشر قرناً

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان (١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثله أيضاً عند البخاري (١٤).

(٢) ما بين علامتي التنصيص مستفاد مما كتبه شيخنا الإمام الرباني الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله تعالى مع التصرف بالزيادة تارة والاختصار تارة وذكر المرادف تارة، انظر: كتابه: منهاج الصالحين ٣٢-٣٥.

وزيادة، ذلك الحبّ الذي أثمرت شجرته اتباعاً لا يوجد له في التاريخ مثال غير اتباع أمة محمد ﷺ لنبيها ﷺ.

وكل من يستلهم تاريخ الإسلام، ويتتبع نظمه الحضارية، يجد أن سنة محمد ﷺ هي الأصل الذي ينظم مظاهر التمدن الإسلامي وهي الروح التي تسري في حياة المسلمين على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وتباعد أقطارهم وقاراتهم.

لقد فهم أصحاب محمد ﷺ، أن صلتهم بهذا النبي الكريم ليست هي مجرد الطاعة لأوامر نصية بحرفية طاعة الجندي للقائد، بل كان الحب الذي عشش في قلوبهم رائداً لهم في هذه الصلة التي تعدت مجردَ الأوامر والنواهي الحُكمية إلى أن يتشربوا ذوق محبوبهم ﷺ في حياته، في بيته وفي لباسه، وفي طعامه وفي شرابه، وفي مشيه وفي قعوده، وفي سائر شؤونه مما لم يأمرهم به أو يحثهم عليه بل كان طبيعة له وجبلّة، إن تلك الأفعال عادة، لكن الباعث عليها عبادة، وهي الحب لرسول الله ﷺ فإذا كانوا على هذا فكيف هو اتباعهم للأوامر الصريحة؟ وكيف هو اجتنابهم للمنهيات الصريحة؟

لا شك أنه المثال الفريد في تاريخ الإنسانية الذي أراد الله عزَّ وجلّ أن يكون هو المثل الأعلى للأجيال الأخيرة من البشرية قبل قيام الساعة.

صور من آثار الحب في التأسي والاقتداء والامتثال:

- قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه، قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام؛ فقرّب إليه خبزاً من شعير، ومرقاً فيه دباء، قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ يتتبع الدباء من حول القصعة، فلم أزل أحب الدباء بعد ذلك اليوم»(١).

- وعن سلمى أم رافع مولاة النبي ﷺ: «أن الحسن بن علي وابن عباس وابن جعفر - يعني عبد الله - أتوها، فقالوا لها: اصنعي لنا طعاماً - مما كان يعجب رسول الله ﷺ ويُحَسِّن أكله، فقالت: يا بني لا تشتهيه اليوم! قال: بلى اصنعيه لنا، قال: فقامت فأخذت شيئاً من الشعير فطحنته، ثم جعلته في قدر وصبت عليه شيئاً من زيت ودقت الفلفل والتوابل، فقربته إليهم، فقالت: هذا مما كان يعجب النبي ﷺ ويُحسِّن أكله»(٢).

- وقال عبيد بن جريج لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

---

(١) رواه مالك في الموطأ، ما جاء في الوليمة (١٥٧٤)، وأخرجه من طريقه البخاري ومسلم وغيرهما.

(٢) أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية (١٨٠) والطبراني في المعجم الكبير ٢٤: ٢٩٩ (٧٥٩)، وذكره القاضي عياض في الشفا ٢: ٥٧٥ مختصراً غير معزو.

«يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعاً لم أرَ أحداً من أصحابك يصنعها قال: وما هنَّ يا ابن جريج؟ قال: رأيتك لا تمسّ من الأركان إلا اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السِّبْتيَّة، ورأيتك تصبغ بالصفرة، ورأيتك إذا كنت بمكة أهلَّ الناس إذا رأوا الهلال، ولم تهلل أنت حتى يوم التروية.

فقال عبد الله بن عمر: أما الأركان فإني لم أرَ رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين وأما النعال السبتية، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها، وأما الصُّفْرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبُغُ بها فأنا أحب أن أصبغ بها، وأما الإهلال فإني لم أرَ رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته»[1].

فأمر الأركان والإهلال مسألة شرعية حكمية، لكن لبس النعال والصبغ بالصفرة قضية محبة وائتساء.

- وقال موسى بن عقبة: «حدثني سالم بن عبد الله عن أبيه - يعني ابن عمر - رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه رؤي وهو في مُعَرَّس بذي الحليفة ببطن الوادي، قيل له: إنك ببطحاء مباركة. وقد أناخ بنا سالمٌ يتوخى بالمناخ الذي كان عبد الله

(١) رواه مالك في العمل في الإهلال (٩٣٥)، ومن طريقه البخاري ومسلم وغيرهما.

ينيخ يتحرى مُعَرَّس رسولِ الله ﷺ وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك»(١).

إنه حبٌّ ورثه سالمٌ من أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

- وقال نافع: «كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بجَمْع، غير أنه يَمرُّ بالشِّعب الذي أخذه رسول الله ﷺ فيدخل فينتَفِضُ ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجَمع»(٢). جمعٌ هي المزدلفة، فكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في طريقه من عرفات إلى مزدلفة ينزل بذلك الشِّعب بين الجبلين فيبول فيه ويستجمر ويتوضأ ثم لا يصلي حتى يصل المزدلفة، وما ذاك إلا لأن رسول الله ﷺ قد أناخ في ذلك الشعب فبال فيه ثم توضأ ﷺ كما رواه أسامة بن زيد رضي الله عنهما(٣).

- وقال موسى بن عقبة: «رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق فيصلي فيها، ويحدّث أن أباه كان يصلي

---

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب قول النبي ﷺ: «العقيق واد مبارك» (١٥٣٥) والمُعرَّس: موضع نزول المسافرين آخر الليل للاستراحة، وذو الحليفة: موضع هو ميقات أهل المدينة، يتوخى: يقصد، المُناخ: المَبرَك.

(٢) أخرجه البخاري في الحج، باب النزول بين عرفة وجمع (١٦٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في الباب نفسه (١٦٦٧، ١٦٦٩).

فيها، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة»[١].

فلا تصغ أخي المسلم لمن يتنطع في إنكار فعل ابن عمر رضي الله عنهما.

- وقال عروة بن عبد الله الجعفي: «حدثنا معاوية بن قرة، قال حدثني أبي: قال أتيت رسول الله ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه، وإن قميصه لمطلق، قال: فبايعته ثم أدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتَم.

قال عروة: فما رأيت معاوية ولا ابنه قط إلا مطلقي أزرارَهما قطُّ في شتاء ولا حر ولا يزرران أزرارهما أبداً»[٢]. وقرة هو ابن إياس المزني رضي الله عنه، ومعاوية ابنه: تابعي جليل، وابنه إياس بن معاوية قاضي البصرة.

وذلك من معاوية وابنه استدامة تذكير بالوصف الذي ذكره والدهم لرسول الله ﷺ لمّا رآه، وإن كان ﷺ قد فعل ذلك لأمرٍ عارض، ولم يكن ذلك منه ﷺ في كل أحواله.

---

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب المساجد التي على طرق المدينة (٤٨٣)، وانظر سائر الباب ففيه وصف تلك الأماكن الشريفة.

(٢) أخرجه أبو داود في اللباس، باب في حل الأزرار (٤٠٧٩) واللفظ له، والترمذي في الشمائل المحمدية (٥٧)، وابن ماجه في اللباس، باب حل الأزرار (٣٥٧٨).

- وعن صفيَّة بنت تجراة أو بحرة أن أبا محذورة كانت له قُصَّة في مقدَّم رأسه إذا قعد أرسلها فتبلغ الأرض، فقالوا له: ألا تحلقها؟ فقال: إن رسول الله ﷺ مسح عليها بيده، فلم أكن لأحلقها حتى أموت، فلم يحلقها حتى مات[(١)] رضي الله عنه.

- وعن أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نزل عليه، فنزل النبي ﷺ في السفل وأبو أيوب في العلو، قال: فانتبه أبو أيوب ليلة، فقال: نمشي فوق رأس رسول الله ﷺ؟!! فتنحوا، فباتوا في جانب، ثم قال للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «السفل أرفق» فقال: لا أعلو سقيفة أنت تحتها! فتحوّل النبي ﷺ في العلو وأبو أيوب في السفل. فكان يصنع للنبي ﷺ طعاماً، فإذا جيء به إليه سأل عن موضع أصابعه، فيتتبع موضع أصابعه، فصنع له طعاماً فيه ثوم، فلما رُدَّ إليه سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ، فقيل له: لم يأكل! ففزع وصعد إليه، فقال: أحرام هو؟ فقال النبي ﷺ: «لا، ولكني أكرهه»، قال: فإني أكره ما تكره أو ما كرهت. قال: وكان النبي ﷺ يؤتى[(٢)]، يعني يأتيه الوحي.

---

(١) رواه الطبراني، نقله من طريقه المزي في تهذيب الكمال ٣٤: ٢٥٧، وذكره القاضي عياض في الشفا ٢: ٦١٩ مختصراً غير معزو، وانظر ما جاء نحو ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه في سنن أبي داود (٤١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم في الأطعمة ١٤: ١٠ بشرح النووي.

فليتأمل هذا الحديث من يزعم الالتزام من دعاة (الإسلام العصري) ثم يحب بعد ذلك ما كرهه ﷺ ونهى أمته عنه، أما المحبون فكان من شأنهم أن كرهوا ما كرهه ﷺ وإن لم ينه أمته عنه!

وليتأمل هذا الحديث صنف آخر يزعم الاتباع، ثم لا يدرك فقه الحب والأدب والتعظيم! وكثيراً ما كنتُ أنهى الناسَ في الحرمين الشريفين عن خرق الأدب، بمدّ أرجلهم بهيئة منكرة تجاه الحجرة المقدسة أو تجاه الكعبة المعظمة، فكنت أسمع من بعضهم إجابات تنم عن فقدان الحس والشعور وانعدام ملكة الحب والأدب، والله المستعان، وهدى الله الجميع.

- وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه فطرحه، وقال: يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده؟! فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ، خذ خاتمك انتفع به. قال: لا والله لا آخذه أبداً وقد طرحه رسول الله ﷺ»[1].

لقد كان يباح للرجل أن يبيع خاتمه أو يهبه لمن يجوز له لبسه، لكن الحس الإيماني المرهف منعه أن يلتقط شيئاً رماه رسول الله ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم في اللباس والزينة ١٤: ٦٦ بشرح النووي.

فأين هؤلاء الجفاة الذين جعلوا المسنونات متروكات، وجعلوا المكروهات مرتكبات؟!

٤- ومن الأمثلة الرائعة على الامتثال:

ما حدَّث به أبو سعيد الخدري ﷺ أنه أصبح ذات يوم وقد عصب على بطنه حجراً من الجوع، فقالت له امرأته أو أمه: ائت النبي ﷺ فاسأله، فقد أتاه فلان فسأله فأعطاه وأتاه فلان فسأله فأعطاه. فقال: قلت: حتى ألتمس شيئاً قال: فالتمست فلم أجد شيئاً فأتيته، وهو يخطب فأدركت من قوله وهو يقول: «من استعف يعفّه الله، ومن استغنى يغنه الله، ومن سَأَلَنا: إما أن نبذل له وإما أن نواسيه، ومن يستعفّ عنا أو يستغني أحبّ إلينا ممن يسألنا» قال: فرجعت فما سألته شيئاً، فما زال الله عزّ وجلّ يرزقنا حتى ما أعلم في الأنصار أهل بيت أكثر أموالاً منا[١].

- وذُكِر أنِ رسول الله ﷺ لما استوى يوم الجمعة قال: «اجلسوا» فسمع ذلك ابن مسعود، فجلس على باب المسجد، فرآه رسول الله ﷺ، فقال: «تعالَ يا عبد الله بن مسعود»[٢].



(١) أخرجه أحمد ٣: ٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب الإمام يكلم الرجل في خطبته (١٠٨٤) من حديث عطاء عنْ جابر، وذكر أنه يعرف مرسلاً.

هذه الأمثلة نماذج بين يدي تاريخ طويل لأمة تحب نبيَّها ﷺ وتطيعه وتتأسى به. وقد أخبر ﷺ عن ناس من أمته يكونون بعده، فروى أبو هريرة عنه ﷺ: «من أشد أمتي لي حباً ناس يكونون بعدي يودّ أحدهم لو رآني بأهله وماله»(١).

قد بدأهم بالمحبة قبل أن يُخْلقوا، واشتاق إليهم قبل أن يشتاقوا إليه، هم الذين يأتون من بعده ﷺ فيؤمنون به ويتبعون ما وصل إليهم عنه ﷺ كما لو كانوا في زمانه لا يبدلون ولا يغيرون، اللهم فاجعلنا منهم.

روى أبو هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أتى المقبرةَ، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ودِدْت أنا قد رأينا إخواننا. قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعدُ من أمتك يا رسول الله؟ فقال: أرأيت لو أن رجلاً له خيل غرٌّ محجَّلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون غراً محجَّلين من الوضوء وأنا فَرَطهم على الحوض. ألا ليُذَادَنَّ رجال عن حوضي كما يذادُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنة ١٧ : ١٧٠ بشرح النووي.

البعيرُ الضالُّ أناديهم: ألا هلم، فيقال: إنهم قد بَدَّلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً»[١].

فهؤلاء الذين أخبر ﷺ عن حبهم له، وفدائهم لرؤيته بالأهل والمال لو أمكنهم، ونسب أخوَّتهم إليه ﷺ، لا يبدِّلون ولا يغيِّرون، ولا يشترون بالتأسي به ﷺ ثمناً قليلاً من تطورات الأذواق والأخلاق التي تكون في عصورهم، وإنما هم في الحياة على ذوق محبوبهم ﷺ ثابتون راضون مطمئنون ولو تواطأت الدنيا وأهلها على خلاف ذلك ومعاداته، لا تقنعهم التأويلات الباطلة، ولا تثنيهم عن الاقتداء بمحبوبهم التهويلات الآثمة. بل هم في ولايته ﷺ وموالاته.

قال سهل بن عبد الله التُّسْتَري، المتوفى سنة ٢٨٣ رحمه الله تعالى: «من لم ير ولاية الرسول عليه في جميع الأحوال، ويرى نفسه في ملكه ﷺ لا يذوق حلاوة سنته، لأن النبي ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه....»[٢].

بل لا يذوق حلاوة الشهادتين، كيف وقد أخلَّ بثاني الركنين؟!

---

(١) أخرجه مسلم في الوضوء ٣: ١٣٧ بشرح النووي.
(٢) نقله القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٥٦٤.



قال ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يُعذر صاحبه فيه؛ فمعنى «فليس مني» أي: على طريقتي، ولا يلزم أن يخرج عن الملة، وإن كان إعراضاً وتنطعاً يفضي إلى اعتقاد أرجحية عمله، فمعنى «فليس مني» ليس على ملتي؛ لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر»[(٢)].

أين هي الأزمة؟!

لعل من المكابرة أن ننفي هزيمة العالم الإسلامي خلال القرن العشرين (الرابع عشر)، لكن المكابرة الأخرى هي زعم أن الإسلام قد هُزِم!!

وبين هاتين المكابرتين نشأت أزمة وكان المأزق. وقع العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه فريسة تسلط أعدائه، ذلك التسلط الذي لم يكتف بالهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى غزو ثقافي وفكري وأخلاقي، واليوم أيضاً نشهد غزواً للمفاهيم الدينية نفسها.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في النكاح (٥٠٦٣).
(٢) فتح الباري، للحافظ ابن حجر ٩: ٨.

رغم الهزائم، بقي الإسلام حياً في القلوب، عامرةً به الأذهان، يسري سلطانه على أعمال كثيرين من أبنائه، وهم يترقبون زوال هذه المحنة وكشف هذه الغمة. . . .

قلة من أبنائه اختارت أن تلحق بركب الأعداء، وأن تناصب دينَها العداء بشكل سافر مكشوف. . .

وقلة أخرى، ضلّت عنِ السبيل، وغاب عنها الدليل، فحارت بين الطرق، والتبس عليها الحق بالباطل، واشتبه عليها السمّ والترياق.

لم تجرؤ هذه القلة على رفض الإسلام والتبرؤ منه، لكنها مولعة أشد الولع بتقاليد الأمم الغربية الغازية! فعاشت في تناقض مروّع بين الذوق الإسلامي (الذي هو السنة النبوية) وبين الذوق الغربي (وهو تلك العادات والتقاليد الوافدة)! أزمة ومأزق وقعت فيه هذه القلة التي ما تزال تكثر يوماً بعد يوم، كيف تحتفظ بالإسلام، وهي في الوقت ذاته تولي وجهها قِبَل أنماط الحياة الغربية بكل أبعادها؟! ويسيل لعابها إذا ما بدا بريق تلك الحضارة الفاتنة الخادعة!

صَعُب على هؤلاء الجمع بين طريقة الحياة والتفكير الحاضرة المتقهقرة وبين روح الإسلام الصحيح كما يظهر في السنَّة النبوية في نظام واحد؛ فألجأهم هذا إلى مهاجمة السنة

وإنكارها، كما يصفُ ذلك مطّلع على تفاصيل هذه الأزمة وأسبابها وظروف نشأتها، وهو النمساوي المهتدي إلى الإسلام محمد أسد (ليوبولد فايس) في كتابه القيم: «الإسلام على مفترق الطرق» يقول: «. . . . . ولكي يستطيع نقدة الحديث المزيّفون أن يبرروا قصورهم وقصور بيئتهم؛ فإنهم يحاولون أن يزيلوا ضرورة اتباع السنة، لأنهم إذا فعلوا ذلك كان بإمكانهم حينئذ أن يتأولوا تعاليم القرآن الكريم كما يشاؤون على أوجه من التفكير السطحي - أي: حسب ميول كل واحد منهم وحسب طريقة تفكيره هو - ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام على أنه نظام خلقي وعملي ونظام شخصي واجتماعي تنتهي بهذه الطريقة إلى التهافت والاندثار.

وفي هذه الأيام التي زاد فيها نفوذ المدنية الغربية في البلاد الإسلامية نجد سبباً جديداً يُضاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه من نسميهم (متنوري المسلمين) من هذه القضية، ذلك هو قولهم: إنه من المستحيل أن نعيش على سنة النبي وأن نتتَّبع الطريقة الغربية في الحياة في آن واحد. ثم إن الجيل المسلم الحاضر مستعد لأن يُكبر كل شيء غربي وأن يتعبد لكل مدنية أجنبية لأنها أجنبية، ولأنها قوية وبرّاقة من الناحية المادية، هذا التفرنج كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي ﷺ وجعلت جميع نظام السُّنَّة معها لا تجد قبولاً في يومنا هذا.

إن السُّنَّة تعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المدنية الغربية معارضة صريحة، حتى إن أولئك الذين خلبتهم الثانية لا يجدون مخرجاً من مأزقهم هذا إلا برفض السنة على أنها غير واجبة الاتباع على المسلمين، ذلك لأنها قائمة على أحاديث لا يُوثق بها.

وبعد هذه المحاكمة الوجيزة يصبح تحريف تعاليم القرآن الكريم، لكي تظهر موافقة لروح المدنية الغربية أكثر سهولة»[١].

إلى الحياة من جديد:

لا نجاة للمسلمين مما هم فيه من التخبط والهزائم والمآزق والأزمات إلا أن يستجيبوا للنداء الخالد ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنفال: ٢٤].

اللهم اجعلنا ممن استجاب لله ولرسوله ﷺ، وأكرمنا اللهم بحياة طيبة في الدنيا والآخرة ولا تحل اللهم بيننا وبين ما أنعمت به علينا من الإيمان والإسلام ومن الاتِّباع لخير الأنبياء الكرام،

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق، لمحمد أسد، ترجمة: د. عمر فروخ ٩٧-٩٨.

اللهم واحشرنا مع من رضيت عنهم من خلقك مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

وكان الفراغ بحمد الله تعالى من كتابة هذا الجزء نفع الله به قارئه ومطالعه ليلة الأربعاء **٢٩** من شهر شعبان المعظّم سنة **١٤٢٨** هـ بدار السنَّة دار الحديث النورية بدمشق صانهما الله تعالى.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات وعلى آله وأصحابه وأتباعه السادات أولي المكرمات.

❀ ❀ ❀

المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم. دار الحديث، القاهرة.
- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي. المكتبة العصرية، صيدا ١٤٢٤.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني. مصورة دار المعرفة، بيروت.
- الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد، ترجمة: د. عمر فروخ. دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٧.
- أصول الحديث، د. عجاج الخطيب. دار الفكر بيروت ١٤٠١.
- الأم، للإمام الشافعي، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة ١٤٢٢.
- بستان العارفين، للإمام النووي، تعليق شيخنا المفضال محمد الحجار رحمه الله. دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٧.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، مجمع اللغة العربية، بدمشق.

- تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها، للسيد سليمان الندوي. القاهرة ١٣٧٧.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير. دار المعرفة، بيروت ١٤٠٧.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي. إدارة الطباعة المنيرية.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي. مصورة طبعة دار الكتب المصرية.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. عجاج الخطيب. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، مصورة عن المنيرية.
- جامع الترمذي. مصورة عن طبعة الشيخ أحمد شاكر.
- جماع العلم. ضمن كتب الأم.
- الرسالة، للإمام الشافعي، مصورة عن طبعة الشيخ أحمد شاكر.
- السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب (بيروت ١٤١٢).
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤١٩.
- سنن ابن ماجه، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٢.

- سنن أبي داود، تحقيق الشيخ محمد عوامة. دار القبلة، جدة ١٤١٩.
- السنن الكبرى، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح النووي على مسلم، مصورة عن طبعة محمد عبد اللطيف.
- الشفا، للقاضي عياض، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي ١٤٠٤.
- الشمائل المحمدية، للترمذي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، دار الحديث.
- صحيح الإمام البخاري، مع شرحه فتح الباري.
- صحيح الإمام مسلم، مع شرحه للنووي.
- طرح التثريب بشرح التقريب، للعراقي. مصورة طبعة محمود ربيع.
- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، للكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت ١٤١٦.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين الجويني، القاهرة.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، طبعة محب الدين الخطيب، القاهرة ١٤٠٧.

- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تصحيح إسماعيل الأنصاري. دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٥.
- قصة آدم عليه السلام، للشيخ عبد الله الغماري. دار عالم الكتب، بيروت.
- قواطع الأدلة، للسمعاني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨.
- القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام، تحقيق حامد الفقي. مصورة.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي. مصورة عن طبعة حيدر آباد.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصورة عن الميمنية.
- المصباح المنير، للفيومي. بولاق ١٣٢٤.
- المعجم الكبير، للطبراني، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٤٠٤.
- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للسيوطي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- مفردات القرآن، للراغب الأصبهاني. مصورة دارة المعرفة.
- مقاييس اللغة، لابن فارس.
- منهاج الصالحين، لأبي الحسن الندوي القاهرة.

- موطأ الإمام مالك، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- نزهة الخاطر العاطر بشرح روضة الناظر، لبدران. مصورة دار الكتب العلمية.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزواوي ومحمود الطناحي.

فهرس الموضوعات

السنّة النبوية
المصدر الثاني للتشريع

السنة النبوية الأسوة الحسنة في الحياة

